



وثيقة استراتيجية السياسات الضريبية لجمهورية مصر العربية — 2030 – 2024 —



أبريل ٢٠٢٤

المحتويات

الصفحة	الموضوع	
٣	المقدمة	١
٤	الأهداف	٢
٥	أطراف الوثيقة	٣
٧ - ٦	مبادئ الوثيقة ومعايير نجاح استراتيجية السياسات الضريبية	٤
٨	التحليل الاقتصادي من منظور ضريبي	٥
١٨	التحديات	٦
١٩	الضرائب المباشرة	٧
١٩	ضريبة الدخل على الشركات	٧,١
١٩	السياسة الضريبية الحالية	٧,١,١
٢١	تحليل الفجوة	٧,١,٢
٢٣	خارطة الطريق	٧,١,٣
٢٩	ضريبة الدخل على الأفراد	٧,٢
٢٩	السياسة الضريبية الحالية	٧,٢,١
٢٩	تحليل فجوة	٧,٢,٢
٣٢	خارطة الطريق	٧,٢,٣
٣٤	الضرائب غير المباشرة	٨
٣٤	الضريبة على القيمة المضافة والضرائب الانتقائية	٨,١
٣٤	السياسة الضريبية الحالية	٨,١,١
٣٦	تحليل الفجوة	٨,١,٢
٤٠	خارطة الطريق	٨,١,٣
٤٤	الضرائب الخضراء	٨,٢
٤٥	السياسة الضريبية الحالية	٨,٢,١
٤٥	الموقف الدولي لضريبة الكربون	٨,٢,٢
٤٦	تحليل الفجوة	٨,٢,٣
٤٦	خارطة الطريق	٨,٢,٤
٤٨	الضرائب الدولية	٩
٤٨	السياسة الضريبية الحالية	٩,١
٥٠	خارطة الطريق	٩,٢



تم إعداد هذه الوثيقة بغرض عرض الخطط المستقبلية للسياسات الضريبية لجمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٢٠٢٤ حتى ٢٠٣٠ والتي تشمل الضرائب الآتية:

- ضرائب الدخل.
- ضريبة القيمة المضافة.
- الضرائب الانتقائية (الدمغة ورسم التنمية).
- الضريبة الجمركية.



والغرض من هذه الوثيقة هو تعريف المجتمع الضريبي بمستهدفات الدولة من النظام الضريبي خلال السنوات القادمة والخطط التي سوف تتبناها وزارة المالية لتحقيق هذه المستهدفات والنطاق الزمني لتطبيقها بهدف فتح حوار مجتمعي بشأنها وتحقيق درجة أعلى من اليقين الضريبي وكذلك درجة عالية من الاستقرار في

السياسات الضريبية خلال الفترة المشار إليها مما يساعد على الاستقرار الضريبي وخلق بيئة استثمارية أكثر جاذبية.

إن الهدف الرئيسي من أي سياسة ضريبية هو تحقيق العدالة والكفاءة والكفاية الضريبية وسهولة التطبيق، لذلك فإن هذه الوثيقة تهدف إلى توضيح منهج وزارة المالية لتحقيق التوازن بين هذه الأهداف خلال السنوات من ٢٠٢٤ حتى ٢٠٣٠ عن طريق إصلاحات مخططة ومتوازنة يتم التوافق عليها من خلال حوار مجتمعي يضمن الاستقرار في بيئة الأعمال.



يعتمد المناخ الجاذب للاستثمار على عدة ركائز أحد هذه الركائز هي السياسات الضريبية المستقرة، وغياب هذه الركيزة قد يكون له تأثير سلبي على خلق بيئة جاذبة للاستثمار كما ان وجود سياسات ضريبية مستقرة لا يغني عن وجود باقي الركائز كالبنية التحتية الجيدة والاستقرار الاقتصادي وسهولة الإجراءات والتكامل بين الجهات الحكومية واستقرار السياسات الحكومية الأخرى بشكل عام.

ومن هذا المنطلق تهدف هذه الوثيقة الي رسم صورة إطارية لمستقبل السياسات الضريبية في مصر خلال السنوات (٢٠٢٤ - ٢٠٣٠) وذلك لتحقيق الأهداف الآتية:



- خلق درجة عالية من وضوح الرؤية للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب بخصوص السياسات الضريبية المستقبلية.
- زيادة قدرة المستثمرين على بناء الخطط المستقبلية لاستثماراتهم في مصر وبناء نماذج التنبؤ والنماذج المالية ودراسات الجدوى الاستثمارية للمشروعات بشكل أفضل وبدرجة عالية من اليقين الضريبي.
- خلق مشاركة مجتمعية تمكن وزارة المالية من تبني إصلاحات ضريبية ذات جودة عالية وأكثر ملائمة لبيئة الأعمال المصرية.
- وضع خارطة طريق توافقية للسياسات الضريبية تتبناها الحكومة لتحقيق التنمية المستهدفة والمستدامة للدولة المصرية.



فُصدر الوثيقة والقائم على المتابعة والتنفيذ

وزارة المالية

أحد جهات الحوار والتوافق وجهات اعتماد

**المجلس الأعلى للضرائب
المجلس الأعلى للاستثمار**

أحد جهات الحوار والتوافق وجهة اعتماد

مجلس الوزراء

جهة تنفيذية

مصلحة الضرائب المصرية

أحد أطراف الحوار والتوافق

**المستثمرين المحليين والأجانب
والجمعيات المهنية وجمعيات
رجال الأعمال**

مصدري التشريعات اللازمة لتطبيق السياسة الضريبية

مجلس النواب والشيوخ





تصميم السياسات الضريبية خلال السنوات ٢٠٢٤ - ٢٠٣٠ سوف يعتمد بشكل رئيسي على التفاوض بشأن الضرائب الحالية بما يضمن زيادة فاعليتها وحسن ادارتها وتطبيقها عوضاً عن استحداث اي ضرائب جديدة أو زيادة أسعار الضرائب الحالية.

السياسة الضريبية هي جزء من سياسة المالية العامة للدولة ويجب ان تتمتع بدرجة من المرونة تسمح لها بالاستجابة السريعة للمتغيرات الاقتصادية المتعاقبة، وعلى الجانب الاخر فإن استقرار السياسات الضريبية هو أمر في غاية الأهمية من اجل ضمان بيئة جاذبه للاستثمار خلال الفترة القادمة سوف تتبنى وزارة المالية المبادئ التالية:

- **وضع النطاق الزمني المتوقع** لتمرير أي إصلاحات جوهرية متفق عليها ولازمة للإصلاح الضريبي.
- **الدخول في حوار مجتمعي قبل إجراء تعديل او تمرير أي إصلاح بوقت كافي** بما يسمح بعكس وجهة نظر مجتمع الاعمال في هذه التعديلات مع تجنب التغييرات الطارئة والمفاجئة في السياسات الضريبية دون سابق تمهيد وحوار مع المجتمع الضريبي بشأنها.
- **السماح بمهلة كافية عند صدور التعديلات تتيح للمجتمع التكيف والاستجابة للإصلاح** عوضاً عن سريان التشريعات او التعليمات من اليوم التالي للنشر.
- **فتح قنوات تواصل مستمرة مع مجتمع الاعمال** لضمان الاستقرار في التطبيق وخاصة من خلال الدور الأساسي للمجلس الأعلى للضرائب.



سوف تسعى الوزارة من خلال وثيقة السياسات الضريبية الى ضمان قدرة النظام الضريبي على تمويل نفقات الدولة ودفع فرص النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاج والتصدير وزيادة فرص التشغيل (وهو الهدف الأهم للسياسة الضريبية) من خلال أربع عناصر أساسية وهي:

- توسيع القاعدة الضريبية
- تبسيط اولنظام الضريبي
- رفع كفاءة الإدارة الضريبية
- ترشيد الانفاق الضريبي

الاستقرار: عدم وجود تعديلات او تغييرات كبيرة ومؤثرة على المدى القصير وحال وجود أي تعديلات مؤثرة يتم التشاور بشأنها مسبقاً والسماح للمجتمع الضريبي بالوقت الكافي لتوفيق الأوضاع في تلك الحالة وكذلك السماح بوجود فترة استقرار تشريعي كافية دون تعديلات

بساطة النظام: يجب ان تتسم السياسات الضريبية والتشريعات بالبساطة والسهولة في الفهم وذلك من خلال توحيد أنواع الضرائب ذات الطابع والهدف والحد من وجود استثناءات كثيرة من تطبيق القواعد الضريبية، وعدم وجود أسعار ضريبة متعددة، وحال وجود إعفاءات يجب ان تكون واضحة ومحددة على وجه الدقة ولا تحتمل التأويل.

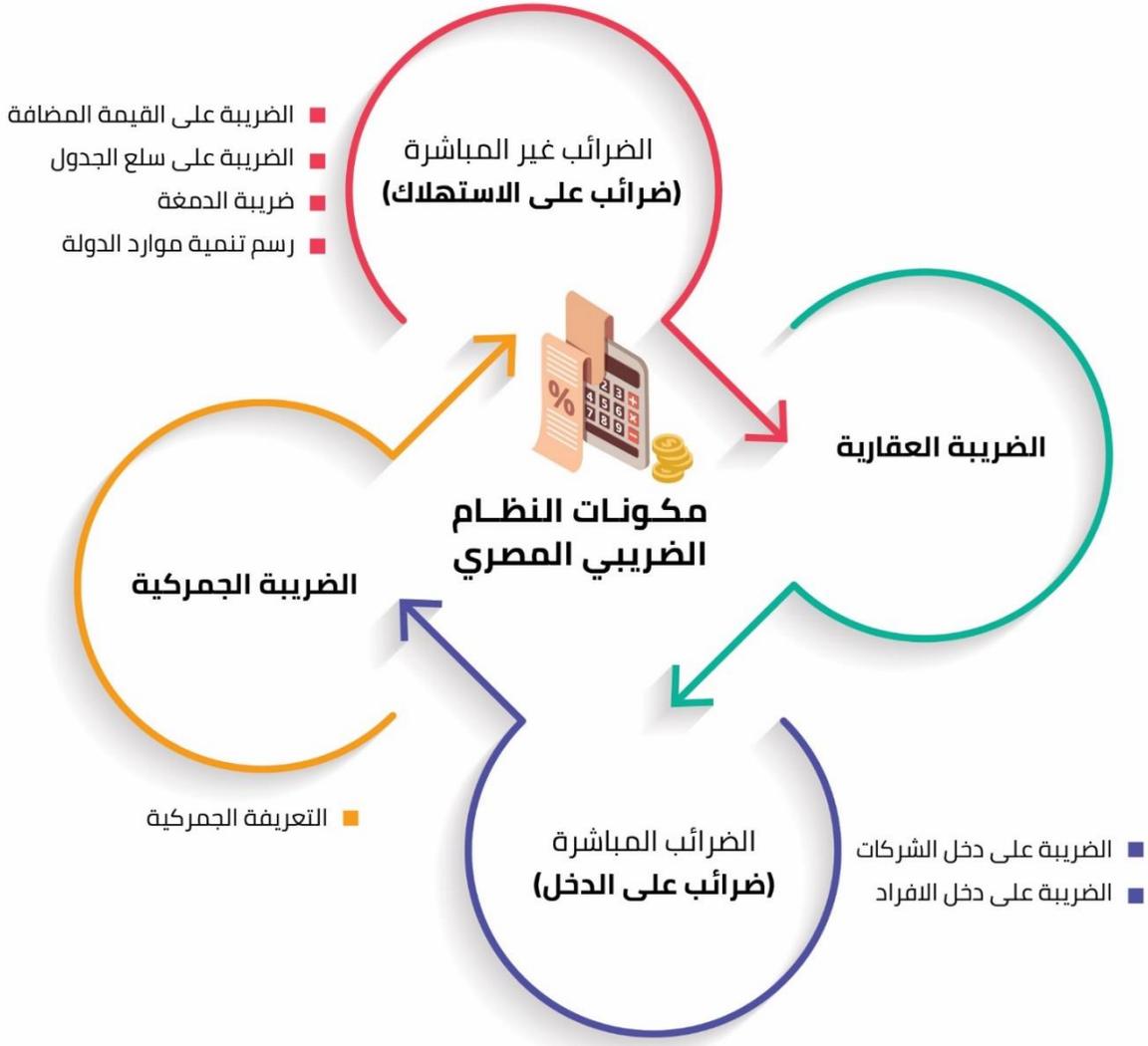
الشفافية: يتم تحقيق الشفافية من خلال قواعد واضحة ومنشورة في قنوات تواصل يسهل لجميع أطراف النظام الضريبي الوصول اليها وطرح مشاريع القوانين والتعديلات للحوار المجتمعي قبل إصدارها، وتوضيح مراحل اتخاذ القرارات.

التنافسية الدولية والإقليمية: سوف تعتمد السياسة الضريبية على المحفزات الموجودة في الأنظمة الضريبية الأخرى على سبيل المثال ستكون أسعار الضريبة تنافسية مع مثيلتها في المنطقة والتي قد يكون من شأنها جذب واستقطاب مستثمرين جدد والحفاظ على المستثمرين الحاليين.

المرونة: السماح بالاستجابة للمتغيرات الاقتصادية دون التأثير على المبادئ الأساسية للسياسة الضريبية ويجب ان يراعى ذلك على وجهه الخصوص عند صياغة السياسة الضريبية في شكل تشريعات كما ان هذه السمة متداخلة مع سمة بساطة النظام حيث ان النظام الذي يتمتع بدرجة عالية من البساطة يتوافر به درجة عالية من المرونة بشكل عام.

العدالة والمساواة: التأكد من تحقيق العدالة والمساواة في تحمل عبء الضريبة في المراحل المختلفة لتطبيقها وكذلك الضرائب التصاعدية حسب مستويات الدخل وأيضاً الضرائب على الاستهلاك.

زيادة القدرة التمويلية للنظام: حيث أن زيادة معدلات النمو في حصيله الإيرادات الضريبية يساعد في خفض عجز الموازنة العامة للدولة، وبالتالي خفض مستويات الدين العام للدولة.



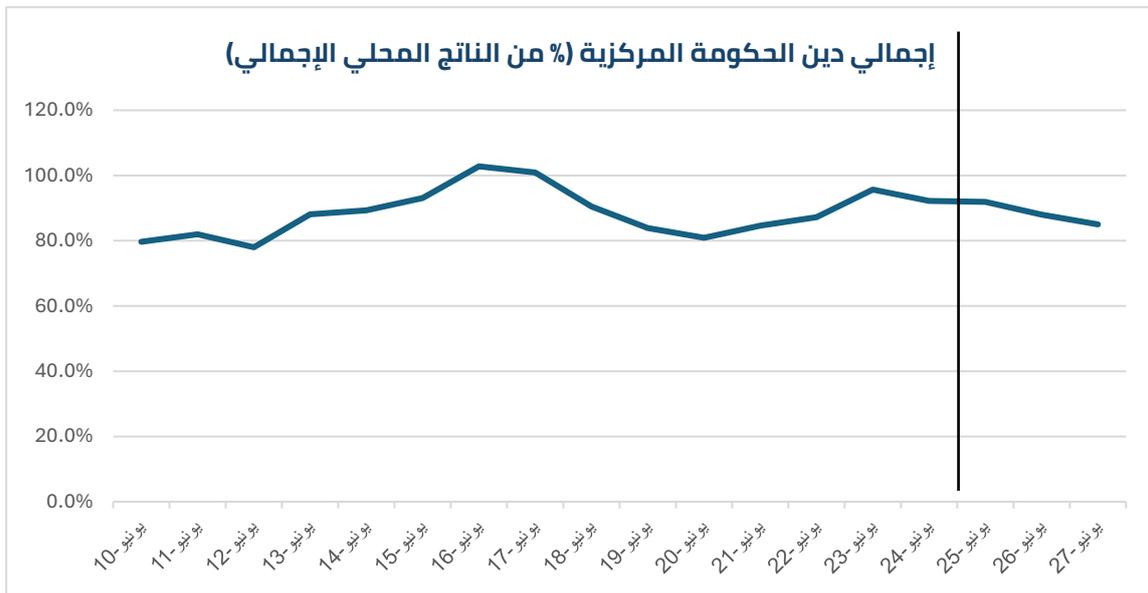
- السعر العام لضريبة الدخل على الشركات ٢٢,٥%
- ضريبة الدخل على الافراد تصاعديّة تبدأ من صفر حتى ٢٧,٥%
- السعر العام للضريبة على القيمة المضافة ١٤% بالإضافة الى بعض الاسلع والخدمات التي تخضع لأسعار الجداول المنخفضة و٥٩ سلعة وخدمة معفاة من ضريبة القيمة المضافة.

رؤية ٢٠٣٠

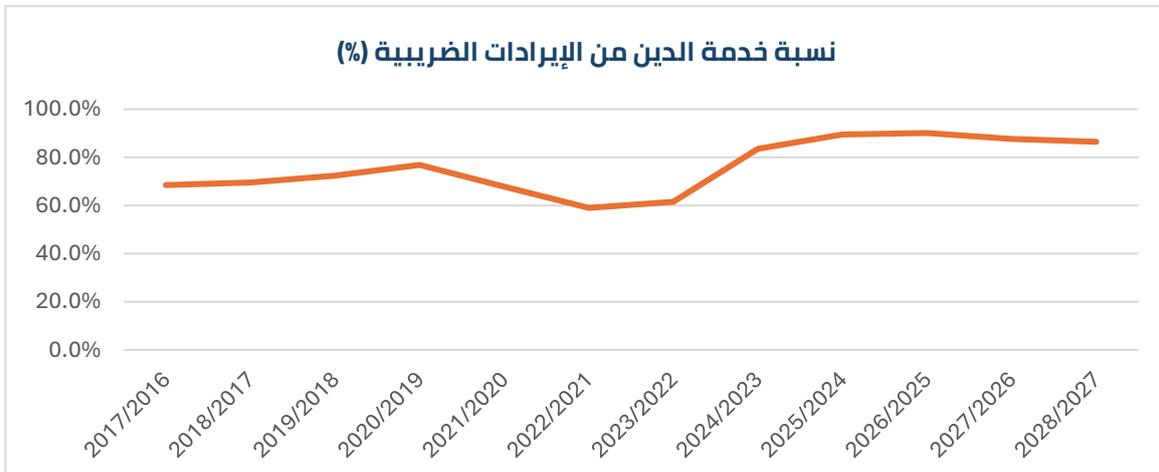


تتبنى مصر رؤية لسنة ٢٠٣٠ تسعى من خلالها إلى تحقيق الريادة في العديد من المجالات سواء الطاقة أو الصحة والاقتصاد والزراعة وضمن أهداف هذه الرؤية أن تحتل مصر مركزاً ضمن أقوى ٣٠ اقتصاد في العالم وضمن أفضل ١٠ دول في مجال الإصلاحات الاقتصادية ومن هذا المنطلق تعمل الحكومة المصرية على قدمٍ وساق لتوفير الموارد اللازمة لتحقيق هذه الرؤية.

تعد الحصيلة الضريبية واحدة من أهم موارد الإيرادات العامة للدولة والتي تستخدم في تمويل الاحتياجات الأساسية للدولة من مرتبات ومعاشات ودعم واستثمارات عامة وسداد أقساط وأعباء الدين وكافة المصروفات الأخرى حيث انه في حالة عدم كفاية تلك الإيرادات لمقابلة مصروفات والتزامات الدولة يتم تمويلها من خلال الاقتراض، وحيث تعد مؤشرات الدين وعجز الموازنة في مصر مرتفعة نسبياً مقارنة بالدول النظيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإنه يجب العمل على تنمية موارد الدولة الضريبية وغير الضريبية لتمكين الدولة من القيام بدورها في الانفاق على الحماية الاجتماعية والتنمية البشرية وسداد التزاماتها دون الحاجة الى الاقتراض.



وعلى الرغم من زيادة التضخم وزيادة أسعار الفائدة وزيادة نسبة الدين الى الناتج المحلي انخفضت نسبة خدمة الدين (الفوائد) الى الإيرادات الضريبية خلال الفترة من ٢٠١٧ حتى ٢٠٢٣ من ٦٨,٥% الى ٦١,٥% في ٢٠٢٣ مدعومة بالإصلاحات الضريبية التي ساهمت في توليد مزيد من الإيرادات الضريبية خلال هذه الفترة.



وتعتمد الموازنة العامة للدولة في تمويلها بشكل رئيسي على الإيرادات الضريبية، حيث تمثل الإيرادات الضريبية نسبة تتراوح بين ٧٠% - ٨٠% من إجمالي الإيرادات العامة للحكومة المركزية والتي وصلت إلى ٨٠,٥% من إجمالي إيرادات الدولة في عام ٢٠٢٣ مقارنة ب ٧٠% في عام ٢٠١٧.

مما يبرز أن الإيرادات الضريبية هي المصدر الأهم على الإطلاق في الوقت الحالي لتمويل نفقات الدولة وتمويل مشروعات التنمية وتحسين المؤشرات الاقتصادية للدولة والتي تعتبر العنصر الأهم في جذب الاستثمارات.

2023/2022	2022/2021	2021/2020	2020/2019	2019/2018	2018/2017	2017/2016	البند
فعلي							
1,564	1,347	1,109	975	942	821	659	الإيرادات العامة (مليار جنيه)
1,259	991	834	740	736	629	462	الإيرادات الضريبية (مليار جنيه)
12.5%	12.5%	12.0%	11.7%	12.9%	13.2%	12.4%	نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
80.5%	73.6%	75.2%	75.8%	78.2%	76.6%	70.1%	نسبة من إجمالي الإيرادات العامة (%)

تحليل الإيرادات الضريبية

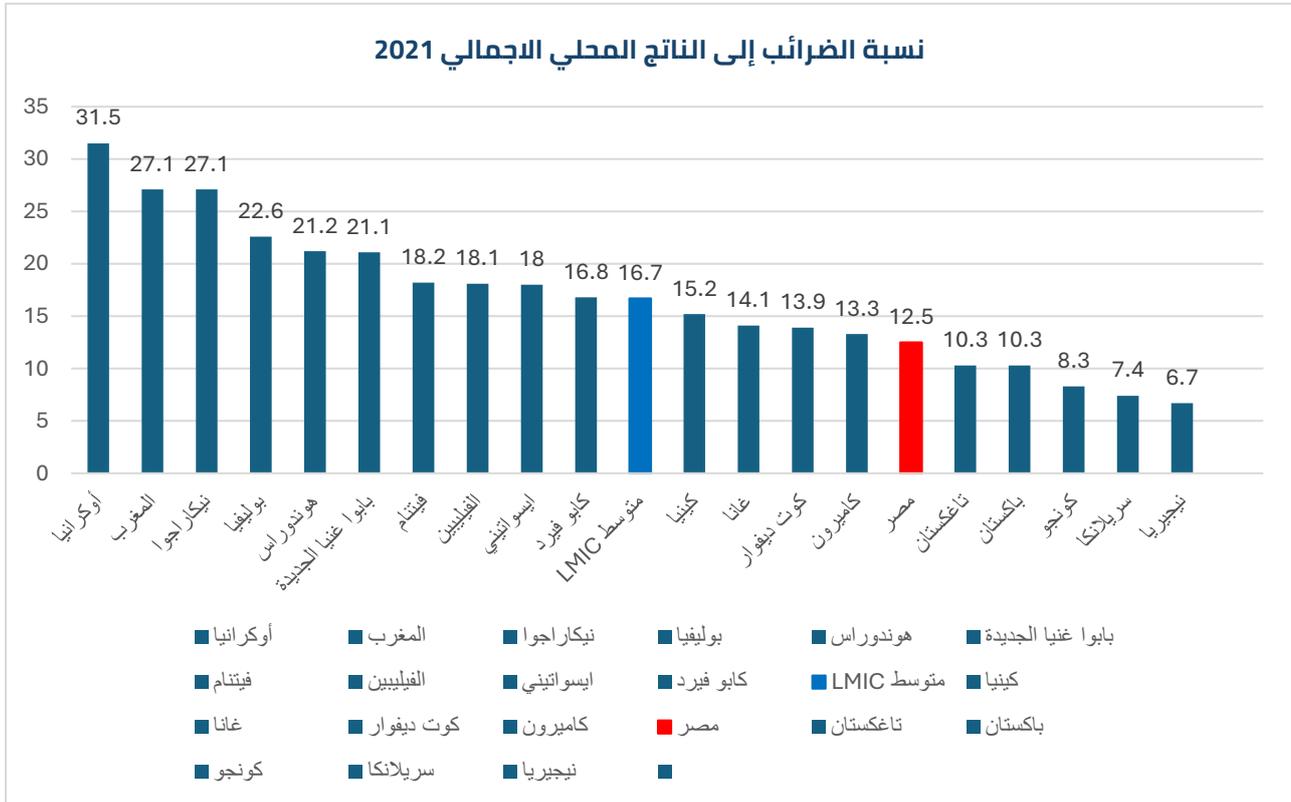
وجهت مصر الأولوية لزيادة الإيرادات كجزء لا يتجزأ من استراتيجيتها فيما يخص التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتعد استراتيجية الإيرادات على المدى المتوسط بمثابة نهج شامل لإصلاح فعال للنظام الضريبي بهدف تعزيز الإيرادات الضريبية والتي تهدف الي تحقيق زيادة سنوية للإيرادات الضريبية تقدر ب ٥,٠% كنسبة من الناتج المحلي، وذلك من خلال تحسين عملية التحصيل الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية وزيادة الميكنة ورفع كفاءة الإدارة الضريبية وذلك بما يتماشى مع استراتيجية الإيرادات وتحقيق المستهدفات.

تعد نسبة الإيرادات الضريبية للناتج المحلي منخفضة عند مقارنة مصر بدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدول النظيرة. حيث بلغت نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر ١٢,٥% في عام ٢٠٢٢، وهي أقل من متوسط نسبة القارة الأفريقية والتي بلغت ١٦,٠% وكذلك أقل بكثير من متوسط نسبة

أمريكا اللاتينية والتي بلغت ٢٠,٩% من الناتج المحلي الإجمالي. أخذاً في الاعتبار انخفاض الإيرادات الضريبية في مصر بنسبة نقطتين مئويتين خلال العقد الماضي، في حين ارتفع المتوسط الأفريقي بنسبة ٠,٢ في المئة خلال نفس الفترة.

مصر	النسبة كمتوسط (2022)	الإقليم
12.50%	16.00%	افريقيا
	19.10%	اسيا
	20.90%	أمريكا اللاتينية والكاربي
	33.60%	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

وبمقارنة وضع مصر بالنسبة الي الدول المثيلة من حيث مستوي الدخل طبقا لتصنيف البنك الدولي يتضح أن مصر تعاني من انخفاض كبير في نسبة الضرائب للناتج المحلي مما قد يمثل تحدي في ظل زيادة الانفاق الحكومي لتحقيق التنمية المستهدفة وزيادة متطلبات خدمة الدين، وهذا يتطلب العمل بشكل جدي على رفع هذا المؤشر من خلال زيادة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية خلال السنوات القادمة بشكل يتناسب مع وضع مصر الاقتصادي.



حال قيام مصر بعمل إصلاحات لرفع نسبة الضرائب للنتائج المحلي لتكون حوالي ١٥% يفترض ان تزداد نسبة الضرائب كنسبة من الإيرادات العامة للحكومة المركزية لتصل الى حوالي ٩٠% بفرض ثبات باقي العوامل, على أن تكون تلك الإصلاحات منصبة بالدرجة الأولى على المبادئ التالية:

١- رفع كفاءة الإدارة الضريبية من خلال التحول الرقمي والذي يشمل الميكنة الشاملة لجميع الاعمال الضريبية.

٢- وتوسيع القاعدة الضريبية وضم الاقتصاد غير الرسمي, وزيادة معدلات الحصر.

٣- ترشيد الإعفاءات والفاقد الضريبي.

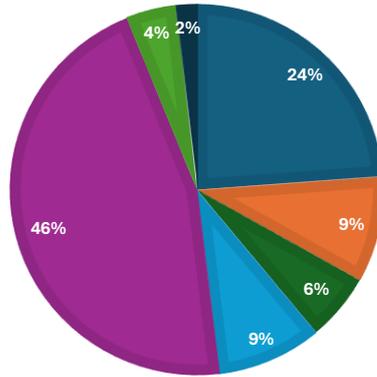
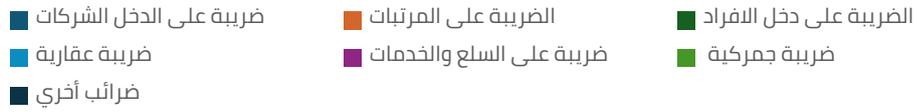
٤- الضرائب على التجارة الإلكترونية وضرائب الكربون والتغيرات المناخية.

تبنت مصر سياسات إصلاحية في مجال الضرائب خلال الخمس سنوات الماضية ساعدت على زيادة الإيرادات الضريبية بحوالي ٢,٧٢ مثل في خلال خمس سنوات مما ساهم في رفع قدرة الحكومة على تمويل خطط التنمية وامتلاك قدرة أكبر عن غيرها من الدول للصدود في وجه الازمات.

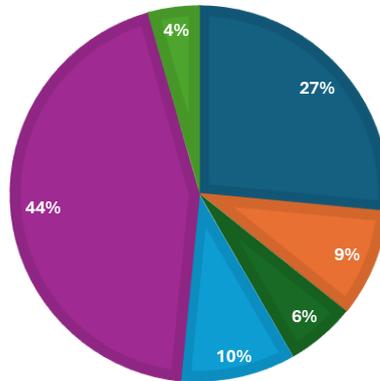
ينمو الناتج المحلي الاسمي سنوياً بشكل متسارع وخاصة نتيجة لارتفاع معدلات التضخم خلال الفترات الأخيرة ويقدر أن تكون نسبة الضرائب للناتج المحلي في حدود ١١,٥% الى ١٢% حال الاكتفاء فقط بمعدلات النمو الطبيعي للإيرادات الضريبية, ولكن وزارة المالية تتبنى مجموعة من الإصلاحات والتي من شأنها زيادة الإيرادات الضريبية لكي تكون ١٥% خلال السنوات الخمس القادمة, ولكن وفقاً للتحليل التالي فأن هذه الإصلاحات قد لا تكون كافية, بل قد يتطلب الامر مزيد من الإصلاحات الاستثنائية حتى تتمكن مصر من تحقيق ١٥% نسبة ضرائب الى الناتج المحلي وهذا يتطلب معدل نمو للإيرادات الضريبية لا يقل عن ٣٨% سنوياً في المتوسط وهو يمثل تحدي كبير لمصلحة الضرائب المصرية والتي تتبنى سياسة عدم زيادة نسب الضرائب وعدم فرض أية ضرائب جديدة.

الإيرادات الضريبية حسب النوع

2021/22



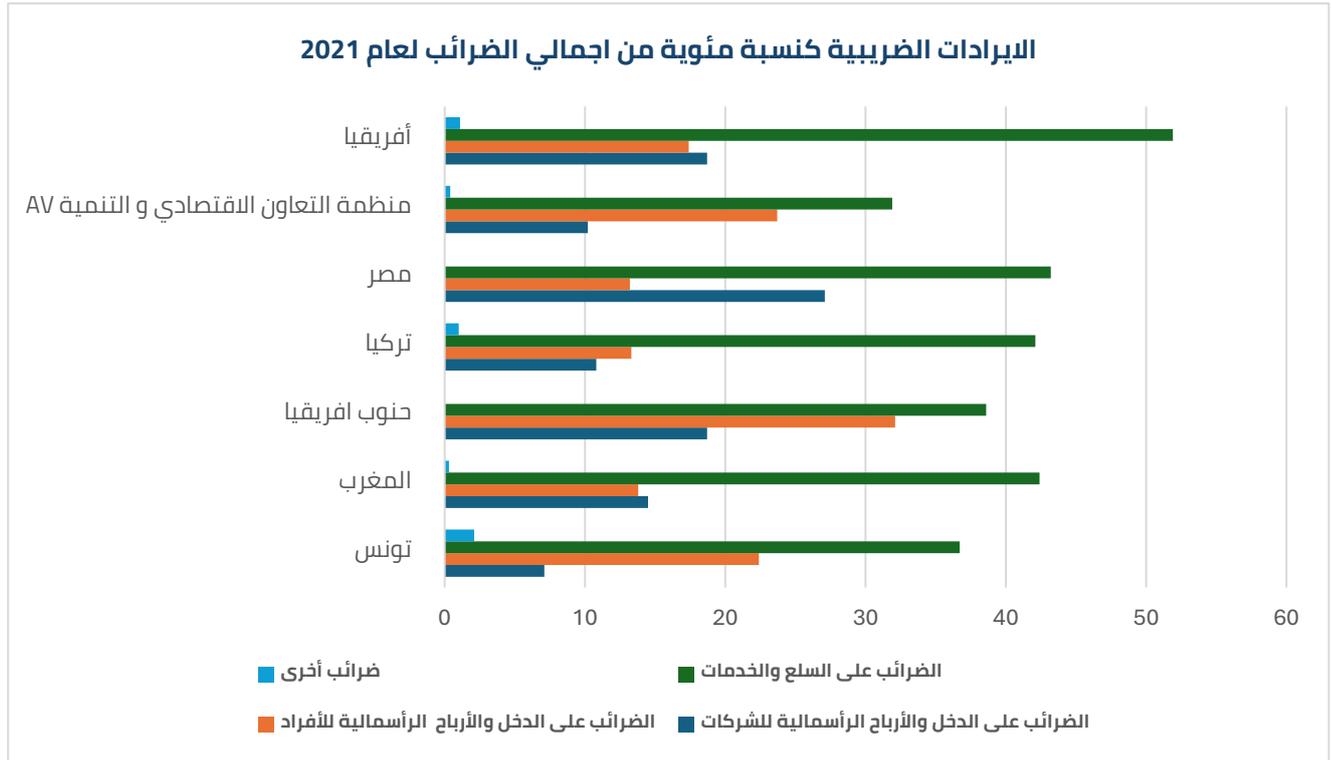
2022/23



إن مصر تعتمد في هيكل الإيرادات الضريبية على ضرائب الدخل (الضريبة المباشرة) والضريبة على السلع والخدمات (ضرائب القيمة المضافة/ الضرائب غير المباشرة) بشكل رئيسي حيث يمثلوا مجتمعين ما يقارب ٨٠% و٨٦% في سنة ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ على التوالي من إجمالي الإيرادات الضريبية وتأتي الضريبة الجمركية والعقارية بالإضافة الي بعض الضرائب الأخرى لتمثل الـ ١٥% و١٤% في ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ على التوالي.

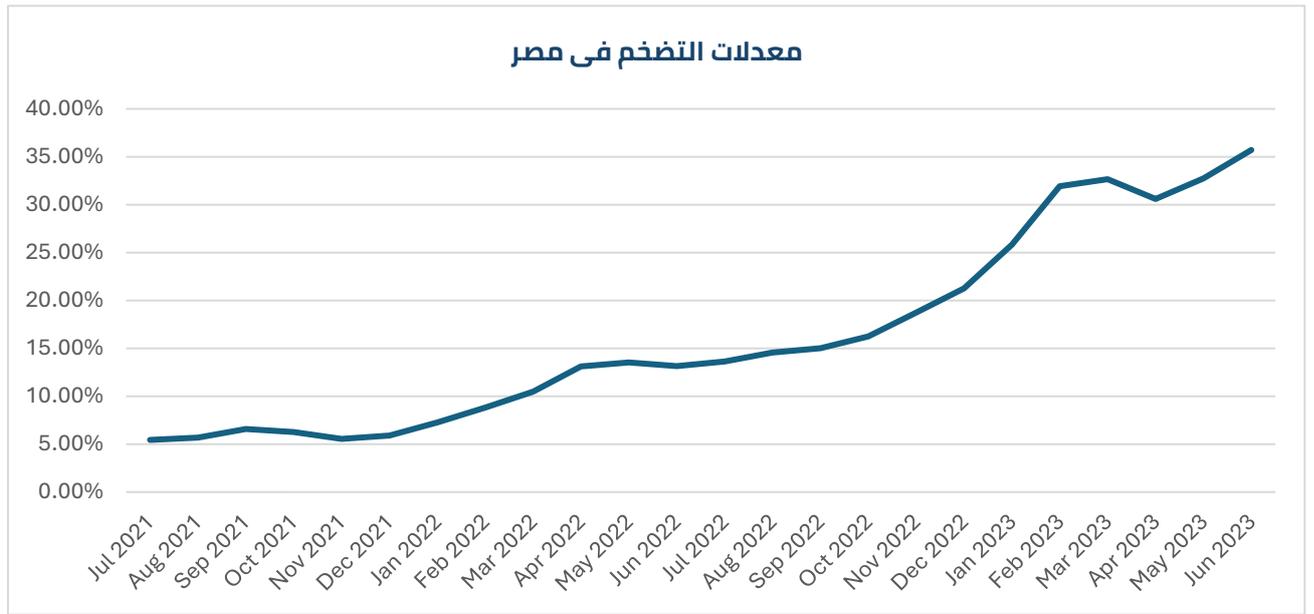
وبمقارنة تلك النسب على مستوي الدول النظيرة لمصر من حيث الاعتمادية بين الضرائب المباشرة والغير مباشرة.

يتبين من الرسم البياني التالي أن مصر أكثر اعتمادية على الإيرادات المتحققة من النشاط التجاري أكثر من الدول الأخرى بينما الإيرادات من الضريبة على الافراد والمرتببات منخفضة مقارنة بالدول المثيلة مما يعنى أن مصر لديها مساحة كبيرة لتعظيم إيراداتها من خلال عمل إصلاحات في مجال الضريبة على الافراد والمرتببات من خلال توسيع القاعدة الضريبية وفرض الالتزام على جميع جهات الالتزام بتوريد الضريبة وكذلك هناك مساحة في تعظيم الإيرادات من ضريبة القيمة المضافة خلال السنوات القادمة سواء كان ذلك ناتج عن إصلاحات على مستوي السياسات أو الإدارة الضريبية.



الوضع الاقتصادي الحالي وتأثيره على السياسة الضريبية (التضخم وأسعار الفائدة)

- يمكن أن يؤدي ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة إلى زيادة السعر الفعلي للضريبة. بدأ معدل التضخم بالارتفاع في مصر منذ سنة ٢٠٢٢ مدفوعاً بحركة التضخم العالمية التي جاءت كأحد نتائج جائحة كورونا وتأثر سلاسل الامداد على مستوي العالم وكذلك بدء الحرب الروسية الاكرانية مما نتج عنه زيادة كبيرة في معدلات التضخم العالمي وارتفاع أسعار الفائدة وفى ذات التوقيت عانت مصر من ارتفاع في سعر صرف العملات الأجنبية وما ترتب عليه من تحريك سعر الصرف عدة مرات اعتباراً من مارس ٢٠٢٣ مولداً موجة إضافية من التضخم، استمر معدل التضخم في مصر في الارتفاع على أساس سنوي حتى وصل في يونيو ٢٠٢٣ إلى ٣٥,٧% . إن تأثير معدلات التضخم ومعدلات الفائدة المرتفعة على الاستثمار يعتمد على مدى استمرار ارتفاع معدلات التضخم من عدمه.



- يؤدي ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة إلى تآكل صافي القيمة الحالية لمخصص الإهلاك الضريبي للأصول الثابتة، مما يؤدي الي زيادة السعر الفعلي للضريبة خاصة في القطاع الصناعي.
- لا تكون الاستثمارات الرأسمالية قابلة للخصم الضريبي على الفور، بل يتم خصمها على مدار عمر الأصل من خلال اتباع جدول محدد للإهلاك المالي يعتمد على تكلفة شراء الأصل. وبما أن عمليات الخصم ليست متاحة إلا في السنوات المقبلة، فإن قيمتها الحالية ستكون أقل من تكلفة الشراء الفعلية للأصل بسبب تأثير صافي القيمة الزمنية للنقود. ومع وجود تضخم مرتفع فإن القيمة الحالية للنقود سوف تتضاءل بشكل أكبر، وبالتالي سوف تتضاءل قيمة ما سيتم خصمة كمصروف للإهلاك الضريبي بشكل أكبر في السنوات المقبلة، حيث ان مصروف الالهلاك يتم بناءه غالباً على التكلفة التاريخية لشراء الأصل وليس القيمة السوقية الحالية وبالتالي تتآكل القيمة الحقيقية لمصروف الالهلاك القابل للخصم من الوعاء الضريبي، وبناء عليه فيمكن لمستويات التضخم المرتفعة أن ترفع معدل سعر الضريبة الفعلي على مدار عمر الاستثمار.
- وعلى الجانب الآخر فإن أسعار الفائدة المرتفعة قد تقيد قدرة المستثمرين على البدء في استثمارات جديدة أو على التوسع في المشروعات القائمة نظراً لارتفاع تكلفة تمويل المشروعات.
- وبناء عليه فإن استمرار التضخم واسعار الفائدة المرتفعة لفترة طويلة قد يمثل أحد التحديات الكبرى لنظام الضرائب المصري نظراً لما قد تتطلبه تلك الظروف من تقديم تخفيضات ضريبية لدعم الصناعات بالإضافة الى انخفاض تدفقات الاستثمار الجديد، مما قد يؤثر على الإيرادات الضريبية.
- حيث يذهب الإقراض المحلي بأغلبية ساحقة إلى القطاع الحكومي، في حين أن الائتمان المقدم لشركات القطاع الخاص منخفض مقارنة بالمستويات الدولية. وحيث تؤدي محدودية الوصول

للتمويل إلى تقييد الاستثمار بسبب أن تصميم النظام الضريبي يفرض مستويات سعر فعلي للضريبة أعلى على الاستثمارات الممولة برأس المال مقارنة بالتمويل من خلال الائتمان.

- كما هو الحال في العديد من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يتركز الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بشكل رئيسي في الموارد الطبيعية والعقارات والإنشاء والتعمير والصناعات الخفيفة. وتشير الإحصاءات التي نشرها البنك المركزي المصري إلى أن الغالبية العظمى من الاستثمار الأجنبي المباشر تتركز في قطاع النفط (٦١,٩% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لعام ٢٠١٩).

- وتمثل معظم ما تم مؤخراً من استثمارات أجنبية في عمليات اندماج واستحواذ أو استثمارات في قطاع النفط بدلاً من مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات جديدة، مما قد يقلل من التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد.

- الاستثمار الخاص في مصر تُحركه عوامل عدة، ويعتمد الاستثمار الأجنبي والمحلي بشكل كبير على الوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي والسياسي للدولة، المعروف أيضاً باسم مناخ الاستثمار. ومناخ الاستثمار الجيد هو ذلك المناخ الذي يوفر فرصاً لجميع المستثمرين (أي مستثمري القطاعين العام والخاص، كبار وصغار المستثمرين، والمستثمرين الأجانب والمحليين) مع إتاحة إطار تنظيمي يتسم بالعدالة والشفافية والوضوح مع إمكانية التنبؤ به.



- تشكل السياسة الضريبية جزءاً هاماً من مناخ الاستثمار في مصر، غير أنه لا يجب النظر إليها سوى كونها جزء واحد من مزيج أوسع نطاقاً من السياسات. وتؤثر عملية فرض الضرائب على دخل الشركات على تكلفة رأس مال الاستثمارات والحد الأدنى من معدل العائد الذي تحتاج الشركة إلى تحقيقه حتى تصل لهامش الربح المستهدف، في حين تعمل

الحوافز الضريبية للشركات على خفض تكاليف الاستثمار بالنسبة للأعمال التجارية. ولكن على الجانب الآخر لا يمكن القول بأن الحوافز الضريبية يمكن أن تعوض عن عجز باقي عناصر مناخ الاستثمار.

- في حين أن قرارات الاستثمار تحركها عوامل ضريبية وغير ضريبية على السواء، فإن الحوافز الخاصة بضريبة دخل الشركات يمكن أن تعمل بمثابة سياسة إضافية لمساعدة حركة الاستثمارات. ويعتمد حيز السياسة العامة فيما يخص استخدام الحوافز الضريبية لهذا الغرض على النظام الضريبي والإيرادات العامة المتاحة، حيث يمكن أن تؤدي الحوافز الضريبية غير المخططة بشكل جيد إلى فقد كبير في الإيرادات العامة للدولة والتي تحتاجها لمقابلة وسداد احتياجات الدولة وأعباءها والتزاماتها ويكون البديل هو الاقتراض وارتفاع نسبة الدين وعبء خدمته وهو ما يفقد الأمان والاستقرار المالي للدولة في ماليتها ويؤدي في النهاية إلى آثار سلبية على المستقبل الاقتصادي للدولة من كافة جوانبه.



جميع الأهداف السابقة تحتاج الي توافر موارد إضافية للدولة لتمكن من المضي قدما في طريق الإصلاح الاقتصادي وتحسين بيئة الاستثمار بما يحقق أهداف رؤية ٢٠٣٠، ولكن هناك مجموعة من التحديات التي تحتاج الحكومة (وزارة المالية) الي التعامل معها بشكل جيد لتتمكن من تحقيق المستهدفات ولعل أبرزها:

- زيادة نسبة الاقتصاد غير الرسمي والحاجة لضمه الي الاقتصاد الرسمي لكي يساهم في زيادة الناتج المحلي واليرادات الضريبية للدولة.
- انخفاض نسبة الضرائب الي الناتج المحلي ورفعها الي مستوي الدول الشبيهة بمصر.
- التعامل مع ظاهرة التضخم وارتفاع أسعار الفائدة في أسرع وقت التجنب تأثيرها السلبي على الاستثمار والاسعار الفعلية للضريبة.
- إدخال المزيد من الإصلاحات على المنظومة الضريبية تجعل النظام الضريبي المصري مميز وجاذب في حد ذاته دون الحاجة الي تبنى أنظمة حوافز ضريبية متعددة تؤدي الي تشوهات في النظام الضريبي المصري.
- ترشيد الأنفاق الضريبي وتحقيق الحيادية التنافسية بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص.
- التعامل مع تحديات الاقتصاد الرقمي والتجارة الالكترونية سواء داخليا أو خارجياً تجنباً لانخفاض الإيرادات الضريبية من خلال تحول التجارة التقليدية الي الوسائل الالكترونية
- التعامل مع تحديات التحول الرقمي في الإدارة الضريبية (مصلحة الضرائب) لتمكينها من تحسين بيئة الاعمال وخفض تكلفة الالتزام الضريبي والتعامل مع تداعيات الاقتصاد غير الرسمي بالوسائل الحديثة .



٧,١ - ضريبة الدخل على الشركات

٧,١,١ - السياسة الضريبية الحالية

حققت الضرائب على أرباح الشركات خلال العام المالي المنتهى في يونيو ٢٠٢٣ إيرادات ضريبية تقدر بـ ٣٣٣,٨٢٦ مليار جنيه، والتي تمثل حوالي ٢٧% من إجمالي الإيرادات الضريبية وحوالي ٦٤% من إجمالي الضرائب على الدخل.

يعد نظام ضريبة الشركات الذي نظمه قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ في مصر عنصرًا



أساسيًا في مزيج السياسات الضريبية كما أن سعر الضريبة العام ٢٢,٥% الذي ينطبق على قاعدة عريضة من الممولين هو سعر تنافسي دوليًا ويتميز باستقراره على المدى الطويل ويرسي مبادئ اليقين والشفافية والالتزام عند أصحاب المصلحة حيث تُعد هذه المبادئ بمثابة حجر الزاوية في النظام الضريبي للشركات.

ويوجد ثلاث أسعار للضريبة على دخل الشركات في مصر كما يلي:

%٤٠,٥٥

سعر خاص لنشاط البحث عن
البتترول والغاز وإنتاجها

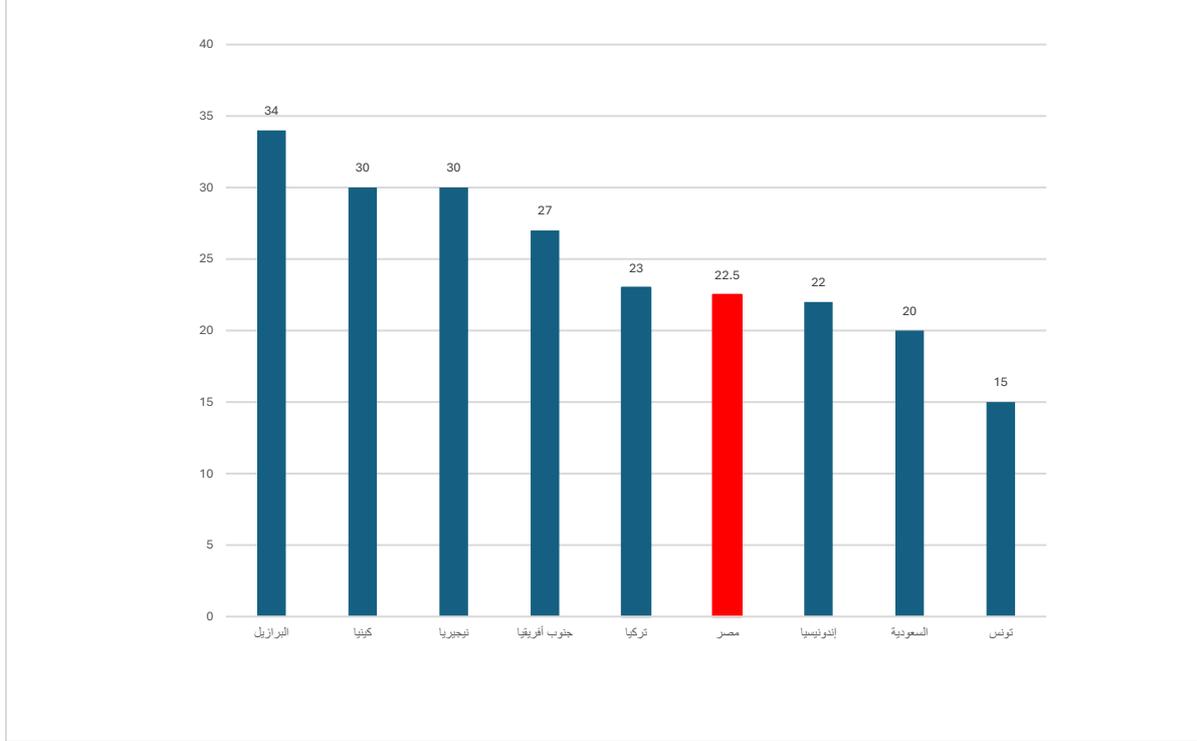
%٢٢,٥

سعر عام

%٤٠

سعر خاص للبنك المركزي
والهيئة العامة للبتترول
وقناة السويس

السعر العام للضريبة على دخل الشركات في بعض الدول



- المتوسط العالمي لسعر الضريبة بالقياس على ١٨٠ دولة هو **٢٢,٣٧%**
- المتوسط العالمي - وفقاً للوزن النسبي للنتائج المحلي هو **٢٥,٤٣%**
- سعر الضريبة في مصر يعد تحت المتوسط المقارن بالنسبة للدول النظيرة وكذلك تحت المتوسط العالمي مما يجعل لمصر ميزة تنافسية على باقي الدول في المنطقة أو النظيرة لها اقتصادياً

نسبة إيرادات الضريبة على دخل الشركات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لسنة ٢٠٢١

٢,٨٧%

الإيرادات في مصر من
ضريبة دخل الشركات
كنسبة من الناتج المحلي

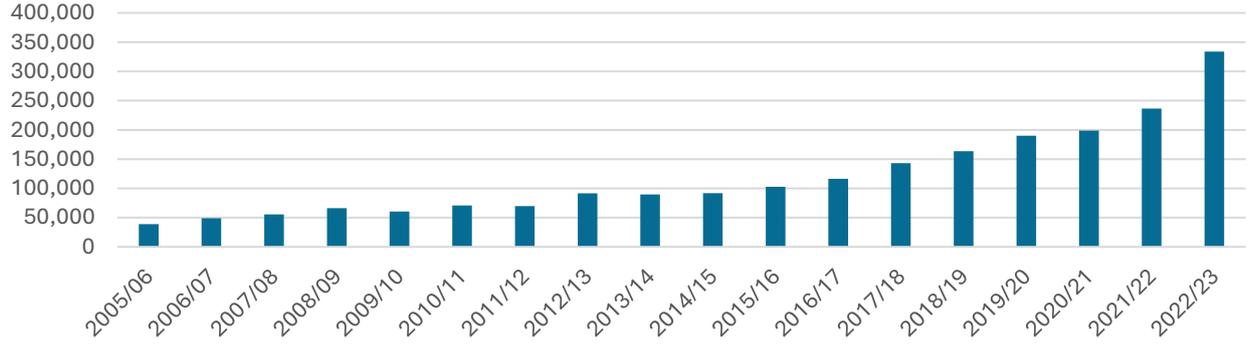
٣,٢%

المتوسط العالمي
لإيرادات الضريبة على
الدخل كنسبة من
الناتج المحلي

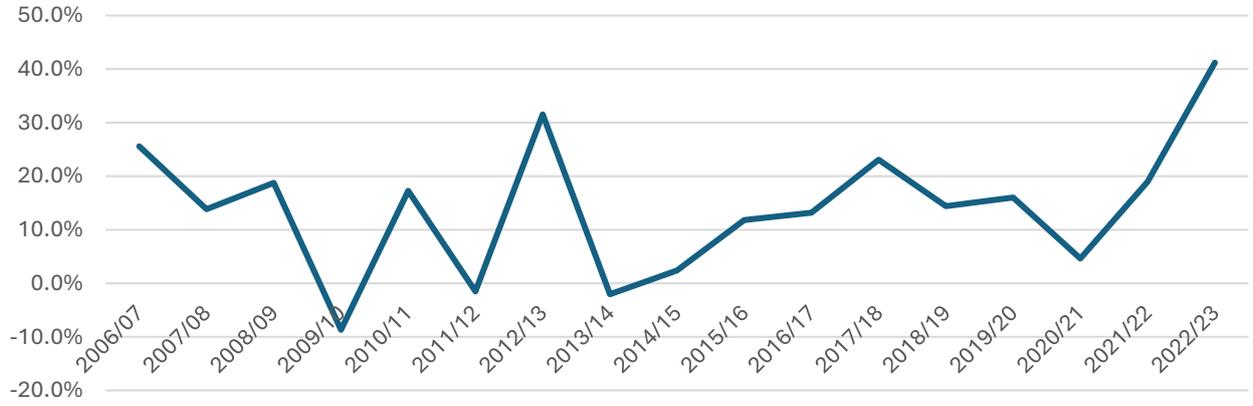
٣,٣%

متوسط إيرادات
ضرائب الدخل لدول
الـ OECD كنسبة من
الناتج المحلي

سلسلة زمنية لتطور حصيلة ضرائب دخل الشركات (بالقيمة)



سلسلة زمنية لتطور حصيلة ضرائب دخل الشركات (نسبة مئوية)



يتضح من السلاسل الزمنية لإيرادات ضرائب الدخل على الشركات أنها في نمو مستمر بشكل عام وأن معدلات النمو المنخفضة أو السالبة كانت دائماً مصاحبة لفترات الازمات السياسية أو الاقتصادية أو الصحية مثل فترات عدم الاستقرار السياسي خلال فترات ثورة ٢٥ يناير وأزمة جائحة كورونا والتي صاحبها حالة من الإغلاق الاقتصادي في الدولة وفي العالم كله

٧,١,٢ - تحليل الفجوة

تعد نسبة الإيرادات الضريبية على دخل الشركات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر أقل من المتوسط العالمي وقد يرجع ذلك إلى وجود مساحه واسعه من الإعفاءات الضريبية تتمثل في المناطق الحرة العامة والمناطق الحرة الخاصة والمناطق الحرة الخدمية والمناطق الاقتصادية الخاصة بالإضافة إلى تلك الممنوحة للمشروعات الزراعية والداجنة والثروة الحيوانية والإعفاءات الممنوحة لبعض كيانات ومؤسسات الدولة والتي تم الغاؤها مؤخراً وكذلك الحوافز الضريبية الممنوحة للمشروعات ضمن قانون الاستثمار المتمثلة في حوافز خصم التكاليف الاستثمارية من الوعاء الضريبي، وحوافز رد ما يصل إلى حوالي ٥٥% من الضريبة المسددة مع الإقرار، وكذلك حوافز قانون الهيدروجين.

يقدر الفاقد الضريبي نتيجة الإعفاءات بما يزيد عن ١% من الناتج المحلي وبما يعادل ٣٢% من إجمالي ضريبة الدخل المحصل.

بعض الإعفاءات السابق ذكرها حديثة نسبياً وبالتالي لم يظهر تأثيرها على الإيرادات الضريبية بعد، وبناء عليه، فإنه من المتوقع انخفاض حصيلة الإيرادات الضريبية على دخل الشركات وزيادة حجم الإنفاق الضريبي في السنوات القادمة بشكل كبير وذلك للأسباب التالية:

- استمرار التوسع في إنشاء المناطق الحرة العامة والخاصة والخدمية بشكل كبير.
- دخول بعض الحوافز حيز التنفيذ حديثاً، والتي لم يظهر تأثيرها مثل تلك المقررة بقانون حوافز صناعة الهيدروجين، وكذا المقررة بأحكام قانون الاستثمار والمتعلقة برد ضريبة الدخل على الشركات والتوسع في منح حوافز خصم التكلفة الاستثمارية.
- وجود العديد من مشاريع القوانين الجاري تمريرها المتعلقة بمنح حوافز ضريبية مثل:
 - مشروع قانون المناطق الاقتصادية الخاصة
 - مشروع قانون الصناعات الاستراتيجية
 - مشروع قانون المناطق اللوجستية
 - مشروع قانون حي المال والأعمال

وبناء عليه، فإن زيادة حجم الإنفاق الضريبي بشكل كبير خلال السنوات القادمة سيمثل تحدي كبير للوصول إلى النسبة العالمية كنسبة من الناتج المحلي ولقدرة الدولة على توفير موارد بديلة لهذا الفاقد الضريبي تساعدها لمجابهة الأعباء المتزايدة لها سواء التنموية أو لمقابلة سداد التزاماتها في الدين وخدمته.

وحيث ان سياسة منح الحوافز الضريبية بأشكال ونسب ولمناطق وصناعات مختلفة قد تخلق بيئة استثمارية غير صحية وقد تتسبب في تشوه كبير في النظام الضريبي والذي يُنتج بيئة غير جاذبة للاستثمار في نهاية المطاف، فضلاً عن تكلفة فرض الالتزام الضريبي والتي دائماً ما ترتفع مع تعدد نظم الحوافز نتيجة محاولة الإدارة الضريبية لفرض الالتزام والتأكد من عدم إساءة استخدام الحوافز المختلفة.

كما أن تلك السياسة قد تُنتج نوعاً من التمييز بين الأنشطة المختلفة، بل والمناطق المختلفة داخل الدولة مما قد يكون له تأثيراً سلبياً على أشكال وأنواع وتوزيع الاستثمار والقوة العاملة داخل الدولة.

لذلك تقترح وزارة المالية تبني فكرة "وجود نظام ضريبي متميز في حد ذاته في الدولة هو السبيل الأفضل لجذب الاستثمار عوضاً عن خلق أنظمة حوافز ضريبية مختلفة قد تنتج تشوهاً في المناخ الاستثماري للدولة".

سوف تبنى خارطة الطريق المستقبلية المتضمنة عدة إصلاحات على أساس أربع محاور رئيسية وسوف يستهدف كل إصلاح محور أو أكثر في خلال نطاق زمني محدد.

1	محور تبسيط النظام الضريبي
2	محور توسيع القاعدة الضريبية
3	محور رفع كفاءة الإدارة الضريبية
4	محور ترشيد الانفاق الضريبي

وفيما يلي أهم إصلاحات خارطة الطريق:

أ- إصدار قانون جديد للضريبة على الدخل:

المحاور المستهدفة بالإصلاح:

- تبسيط النظام الضريبي
- توسيع القاعدة الضريبية
- ترشيد الانفاق الضريبي

حيث إن التغييرات التكنولوجية التي طرأت على العالم خلال العشرين عاماً الماضية وما صاحبها من



تغييرات على الساحة السياسية والاقتصادية هي في واقع الأمر تساوي إن لم تكن تفوق إجمالي التغييرات التي حدثت خلال القرن الماضي بأكمله، ولقد تغير شكل الاقتصاد والتجارة بالإضافة إلى التغير الجذري في أسلوب تأدية الأعمال، فقد تحولت التجارة من مفهومها التقليدي إلى مفهوم

التجارة الإلكترونية وظهر مفهوم جديد في العالم وهو مفهوم الاقتصاد الرقمي.

فعلى مدار قرون طويلة كانت التجارة تتم وفقاً للمفهوم المادي وهو المفهوم البسيط والذي يعنى تواجد الأطراف الثلاثة للصفقة (البائع والمشتري والبضائع) في مكان و زمان واحد لإتمام الصفقة ويكون هذا المكان هو مكان تحقق الربح وبالتالي استحقاق الضريبة، ولكن خلال العقود الماضية بدأ هذا المفهوم في التغير بشكل جزئي ومع بداية التسعينيات من القرن الماضي وظهور الانترنت أصبح من الضروري ظهور مفهوم الاقتصاد الرقمي، ولكن مع انتشار الانترنت كوسيط تكنولوجي لإتمام المعاملات التجارية وإتاحته للعامة بدأت وتيرة استخدامه تتسارع في بدايات القرن الجاري ليصبح هو الأسلوب المسيطر حالياً على جميع التعاملات التجارية والتي من أهم سماتها عدم الحاجة للوجود المادي لأى من عناصر المعاملة أو الصفقة والذي نشأت معه الحاجة إلى وجود تغير كبير في قواعد فرض واستحقاق الضريبة لكي يتم تحديد مكان استحقاق وسداد الضريبة وقد صاحب ذلك تغير في الأوضاع السياسية والاقتصادية وشكل وأسلوب تدفقات الاستثمارات الأجنبية.

جميع هذه المتغيرات بالإضافة إلى المتغيرات والتطورات التي تمت في مجال الضرائب مثل إصدار أول قانون يوحد الإجراءات الضريبية في تاريخ مصر وما تطلبه ذلك من حذف كثير من المواد من القوانين الحالية وإعادة هندسة الإجراءات وكذلك التحول الرقمي في آلية عمل مصلحة الضرائب والذي كان من الضروري أن يصاحبه تغير في سياسات الضرائب حتى يمكن تحقيق إستفادة حقيقية من هذا التطور فضلاً عن حجم التعديلات التي استحدثت على قانون الضريبة على الدخل خلال ال ٢٠ سنة الماضية والتي تجاوزت ال ٢٥ تعديل في ظل قانون لا يتمتع بالمرونة الكافية لإدخال هذا الكم من التعديلات مما أدى كل ذلك إلى ضعف كفاءة القانون في تحقيق مستهدفات الدولة وتحقيق الرضاء المطلوب للممولين وقد تكون محاولة علاج القانون الحالي غير مجدية بل قد ينتج عنها إنخفاض لكفاءة القانون ولكن قد حان الوقت المناسب لإصدار قانون جديد للضريبة على الدخل يتناسب مع جميع المتغيرات التي حدثت خلال السنوات الماضية ويتماشى مع طموح الدولة المستقبلية وارتباطه بمنظومة ضريبية تساعد في تحقيق هذا الطموح.

ومن الجدير بالذكر أنه قد تم عمل حوار مجتمعي خلال سنة ٢٠٢٠ حول فكرة تعديل القانون أو إصدار قانون جديد بالكامل وكانت نتيجة الحوار هي تفضيل مجتمع الأعمال إصدار قانون جديد بالكامل يراعي كل ما سبق ايضاه.

وبناء على ذلك بدأت وزارة المالية في العمل على مشروع قانون ضرائب دخل جديد بالكامل خلال سنة ٢٠٢٣ بدعم فني من منظمات دولية لكي نضمن تماشي القانون الجديد مع أفضل الممارسات العالمية وتداركه لأهم المتغيرات العالمية على الساحة.

أهم أهداف وسمات القانون الجديد:

- سوف يتبنى القانون منهج وأسلوب مختلف في بنيانه وتحديد الوعاء الضريبي وتقسيمات أنواع الدخل وتحديد الدخول الخاضعة للضريبة لكي تكون أكثر وضوحاً وتبسيطاً مما يساعد في زيادة اليقين الضريبي وزيادة الالتزام مع التأكيد على استمرار السياسات وسعر الضريبة ذاته دون تغيير (مع دراسة إمكانية تخفيض سعر الضريبة لتشجيع الاستثمار والنمو) حفاظاً على استقرار النظام الضريبي في مصر.
- مواكبة التطورات العالمية في مجال التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي لضمان عدم تأكل الوعاء الضريبي نتيجة التغييرات السريعة في السوق العالمي ويشمل ذلك تبنى أحكام من شأنها تمكين الدولة المصرية من تحصيل ضرائب على الاقتصاد الرقمي ضمن الركيزة الأولى لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وكذلك أحكام تمكن مصر من عدم تضييع فرصة تحصيل الضريبة نتيجة تطبيق الحد الأدنى للضريبة عالمياً المطبق حالياً خاصة في ظل أنظمة الحوافز المتعددة التي تطبقها مصر والتي يتوقع أن تضيع على مصر إيرادات ضريبية لصالح دول أخرى في ظل هذا النظام العالمي الجديد.
- معالجة الثغرات التي حدثت في القانون الحالي والتشوهات على مدار ما يقرب من ٢٠ سنة من التعديلات وكذلك تجنب مشاكل التطبيق التي انعكست في القانون.
- تبني سياسات تتماشى مع التطورات في مصلحة الضرائب وخاصة التحول الرقمي والتي من شأنها تحقيق مزيد من الحيادية الضريبية والعدالة من خلال تجنب التقديرات غير الواقعية والاعتماد على الإيرادات والمصروفات المؤيدة بمستندات فعلية في جميع جوانب المحاسبة وخاصة الاعتماد على المستندات الالكترونية مثل الأيصال والفاتورة الالكترونية.
- سوف يتبنى القانون الجديد بعض السياسات الجديدة التي من شأنها خفض تكلفة رأس المال للإستثمارات وبالتالي تشجيع الاستثمار مثل زيادة مدة ترحيل الخسائر على سبيل المثال.
- سوف يشمل القانون أيضاً معايير محدثة تضمن عدم تأكل الوعاء الضريبي لمصر مثل معايير تحقق الإيراد الأكثر شمولية وأحكام وقواعد منع التجنب الضريبي وأحكام حديثة للقواعد الضريبية الحاكمة للشركات الأجنبية (CFC rules) ومعايير محدثة للمنشأة الدائمة وكذلك قواعد جديدة للضريبة على إعادة هيكلة الشركات سوف تساعد جميع هذه القواعد على توسيع القاعدة الضريبية.
- سوف يهدف إصدار قانون الضرائب الجديد الي خلق نظام جديد للضرائب على الدخل مميز إقليمياً بما لا يجعل مجالاً أو احتياج لاستحداث نظم للحوافز الضريبية مما يساهم في تبسيط بيئة الاعمال وترشيد الانفاق الضريبي.

ب- الركيزة الثانية من الاتفاق العالمي وتدارك تأثيرها على الاستثمار المصري

المحاور المستهدفة بالإصلاح:

- توسيع القاعدة الضريبية
- ترشيد الانفاق الضريبي

- سيؤدي تطبيق الحد الأدنى العالمي للضرائب (Global Minimum Tax) إلى تغيير كبير في آلية عمل الحوافز الضريبية في مصر. ويحدد النظام الجديد الحد الأدنى لمعدل الضريبة الفعلي على الشركات بنسبة ١٥% للشركات المتعددة الجنسيات الكبيرة الواقعة في نطاق تطبيق هذا النظام، حيث سوف يتم فرض ضرائب إضافية على أرباح تلك الشركات متعددة الجنسيات التي تدفع معدل سعر ضريبة فعلي أقل من الحد الأدنى. ونتيجة لهذا فقد تصبح بعض الحوافز الضريبية في مصر أقل فعالية في خفض الالتزامات الضريبية المستحقة على الشركات المتعددة الجنسيات بغرض جذب الاستثمارات.
- يجوز للدول المشاركة الـ ١٣٧ الموقعة على الإطار الشامل لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في شأن تطبيق حد أدنى عالمي للضريبة بنسبة ١٥% (سعر فعلي للضريبة) أن تختار ما إذا كانت ترغب في اعتماد القواعد النموذجية للركيزة الثانية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أم لا، ولكن في جميع الأحوال يجب عليها قبول تطبيق قواعد الركيزة الثانية من قبل الدول الأخرى.
- أحد التطورات المهمة التي قد تؤثر على كيفية تنافس الدول في مجال الضرائب هو الإذن الممنوح في القواعد النموذجية للركيزة الثانية لحكومات الدول بإنشاء "الحد الأدنى من الضرائب الإضافية المحلية" (أو QDMTT).
- وبشكل مختصر تعمل آلية الحد الأدنى للضريبة على فكرة أن الإيرادات المتولدة في إحدى الدول يجب ان تخضع للضريبة بحد ادني ١٥% كسعر فعلي للضريبة وحال تنازل الدولة مصدر اليراد عن حقوقها الضريبية يحق لدولة الإقامة تحصيل هذه الضريبة وحال تنازل دولة الإقامة والمصدر عن الضريبة المستحقة عن هذا اليراد في شكل إعفاءات يجوز لأي دولة تتواجد فيها مجموعة الشركات تحصيل الضريبة المفقودة وهي آليه تهدف إلى القضاء على فكرة تجنب الضريبة من خلال نقل الأرباح.
- نتاج ذلك كله ان تصبح نظم الإعفاءات والحوافز الممنوحة في مصر للشركات المتعددة الجنسيات لن يكون لها تأثير في خفض الالتزامات الضريبية على تلك الشركات وبالتالي عدم فاعليتها كوسيلة لجذب الاستثمارات، بل على العكس سوف تتسبب في تحمل هذه الشركات لأعباء إدارية إضافية لكي تحقق الالتزام بهذا النظام العالمي الجديد.
- مما يعني أن استمرار مصر دون تطبيق الآلية المتفق عليها عالميا وهي "الحد الأدنى من الضرائب الإضافية المحلية" (QDMTT) سوف يتسبب في استمرار زيادة الانفاق الضريبي المصري دون أي

جدوى اقتصادية أو تحقيق أي منافع تجذب الاستثمار حيث إن الدول الأخرى سوف تحصل نصيب مصر من الضرائب على الإيرادات المحققة في مصر.

- وبناء عليه فإن وزارة المالية تعمل حالياً على صياغة مشروع لقانون يضم قواعد الرخصة الثانية ليتم طرحه على المجتمع الضريبي لمناقشتها لضمان الحفاظ على مستحقات مصر الضريبية وعدم التنازل عن حقوقنا الضريبية لصالح دول أخرى ليتم السير في إصدار هذا القانون خلال ٢٠٢٤ أو عام ٢٠٢٥ على الأكثر.

ج- تشجيع الالتزام الضريبي الطوعي

المحاور المستهدفة بالإصلاح:

- رفع كفاءة الإدارة الضريبية
- توسيع القاعدة الضريبية

سوف تسعى وزارة المالية ومصحة الضرائب في تشجيع سياسات الإلتزام الطوعي للممولين، وسوف يكون ذلك من خلال الآتي:

- العمل على تبسيط الإقرارات الضريبية بشكل كبير وتقليص حجم الإقرار الضريبي وكمية البيانات المطلوبة من خلال التكاملات مع الجهات المختلفة مما يقلص من الوقت المستغرق في عملية الإلتزام الضريبي.
- إلغاء المحاسبة التقديرية والإقرارات غير المؤيدة مستندياً المبنية على أساس نسب هامش ربح تقديرية والعمل على أسس المحاسبة الفعلية المبنية على الفواتير والإيصالات الإلكترونية لضمان العدالة الضريبية.
- فحص الملفات على أساس العينة بالنسبة لجميع الممولين باستخدام أسلوب المخاطر والذكاء الاصطناعي وعدم تدخل العنصر البشري لضمان الحياد، وحال عدم وجود الممول في عينة الفحص يعتبر الإقرار الضريبي للممول معتمد ونهائي.
- عمل نظام تقييم للممولين بناء على مستوى الإلتزام على أن يتم منح الممولين الأكثر التزاماً مزايا وتسهيلات في الإجراءات الضريبية، وأن تكون عملية التقييم من خلال نظام مُمكن بالكامل ودون تدخل العنصر البشري لضمان الحياد الكامل.
- تطوير نظام الفحص المُمكن ليشمل جميع الممولين وليصبح فحص عن بُعد بالكامل.
- سوف يتم العمل على تحقيق هذه السياسات بهدف خفض تكلفة الإلتزام الضريبي على الممولين سواء كانت تكلفة مادية أو الوقت المستغرق لتحقيق الإلتزام الضريبي الكامل.

المحور	النطاق الزمني	الإصلاح
<ul style="list-style-type: none"> تبسيط نظام الضرائب توسيع القاعدة الضريبية ترشيد الانفاق الضريبي 	الربع الثاني من عام ٢٠٢٤	طرح مسودة مبدئية لقانون جديد للضرائب على الدخل للحوار المجتمعي داخلياً ومع المنظمات الدولية.
	الربع الأول من عام ٢٠٢٥	إعداد المشروع النهائي بعد تدارك جميع ملاحظات المجتمع الضريبي والمنظمات الدولية وإحالة لمجلس الوزراء.
<ul style="list-style-type: none"> توسيع القاعدة الضريبية ترشيد الانفاق الضريبي 	الربع الثاني أو الثالث من عام ٢٠٢٤	طرح مشروع قانون الركيزة الثانية QDMTT للحوار المجتمعي
<ul style="list-style-type: none"> رفع كفاءة الإدارة الضريبية خفض تكلفة الالتزام الضريبية بهدف تشجيع الالتزام 	خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٤	إلغاء المحاسبة التقديرية والفحص التقديري لشركات مركز كبار الممولين وشركات متوسطي الممولين
	تصدر تباعاً خلال عام ٢٠٢٤	عمل إصلاحات ووضع قواعد لمنع التقديرات الجزافية
	يطبق على عينة عام ٢٠٢٤	تفعيل الفحص بالعينة على أساس المخاطر
	يطبق على عينة عام ٢٠٢٥	استحداث نظام للفحص بالعينة باستخدام الذكاء الاصطناعي
	يطبق خلال عام ٢٠٢٥	نظام تقييم الممولين على أساس الالتزام الضريبي
	يطبق خلال عام ٢٠٢٦	تفعيل نظام الفحص عن بُعد بالكامل (مرحلة تجريبية)
	يطبق خلال عام ٢٠٢٨	تفعيل نظام الفحص عن بُعد بالكامل على جميع الممولين
<ul style="list-style-type: none"> تبسيط نظام الضرائب رفع كفاءة الإدارة الضريبية 	يطبق خلال عام ٢٠٣٠	تفعيل الملية التلقائي للإقرارات الضريبية بما لا يقل عن ٧٠% من بيانات الإقرار الضريبي للدخل.

ضريبة الدخل على الافراد

٧,٢,١ - السياسة الضريبية الحالية

حققت الضرائب على دخل الافراد في مصر خلال العام المالي المنتهى في يونيو ٢٠٢٣ إيرادات ضريبية تقدر بـ ١٩١,٣٠١ مليار جنية والتي تمثل حوالي ١٥% من إجمالي الإيرادات الضريبية وحوالي ٣٦% من إجمالي الضرائب على الدخل أي ما يعادل ٢% من الناتج المحلي الإجمالي. تقوم الضريبة على دخل الافراد في مصر على أساس أسعار تصاعدية لضمان العدالة الضريبية وتبدء الشرائح من سعر صفر بشكل تصاعدي طبقاً لمستوى الدخل وصولاً إلى أعلى سعر ٢٧,٥% لأصحاب الدخل التي تتخطى ١,٢٠٠,٠٠٠ سنوياً.

٧,٢,٢ - تحليل الفجوة

نسبة إيرادات الضريبة على دخل الأفراد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

١,٧٧%

الإيرادات في مصر من
ضريبة الدخل على الافراد
كنسبة من الناتج المحلي

٤,٥%

المتوسط العالمي
لإيرادات ضرائب الدخل
على الافراد كنسبة من
الناتج المحلي

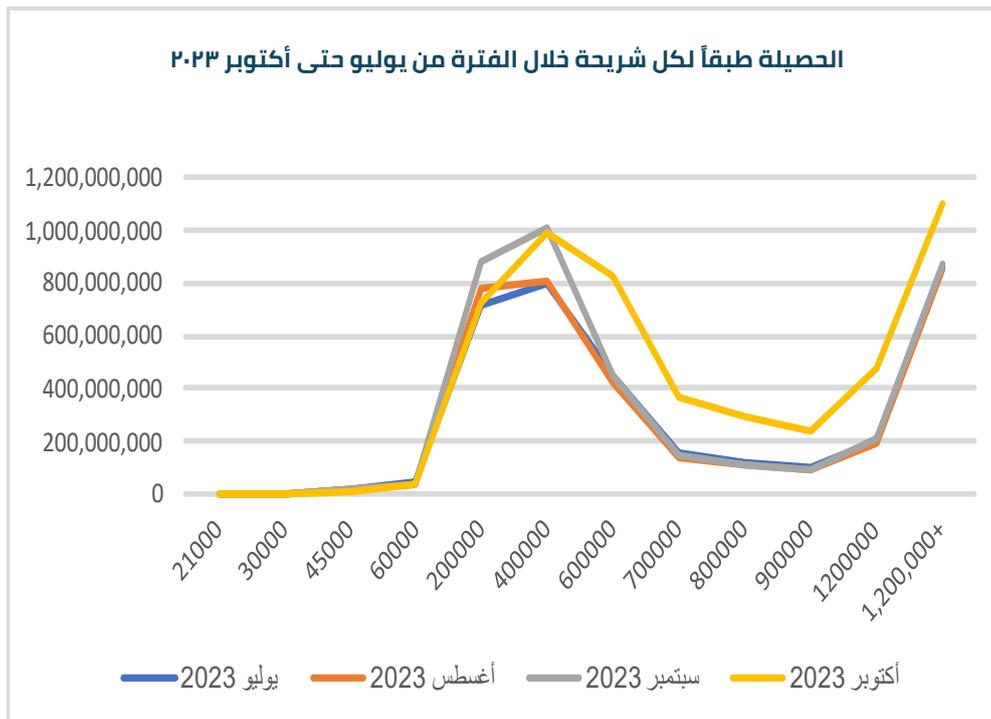
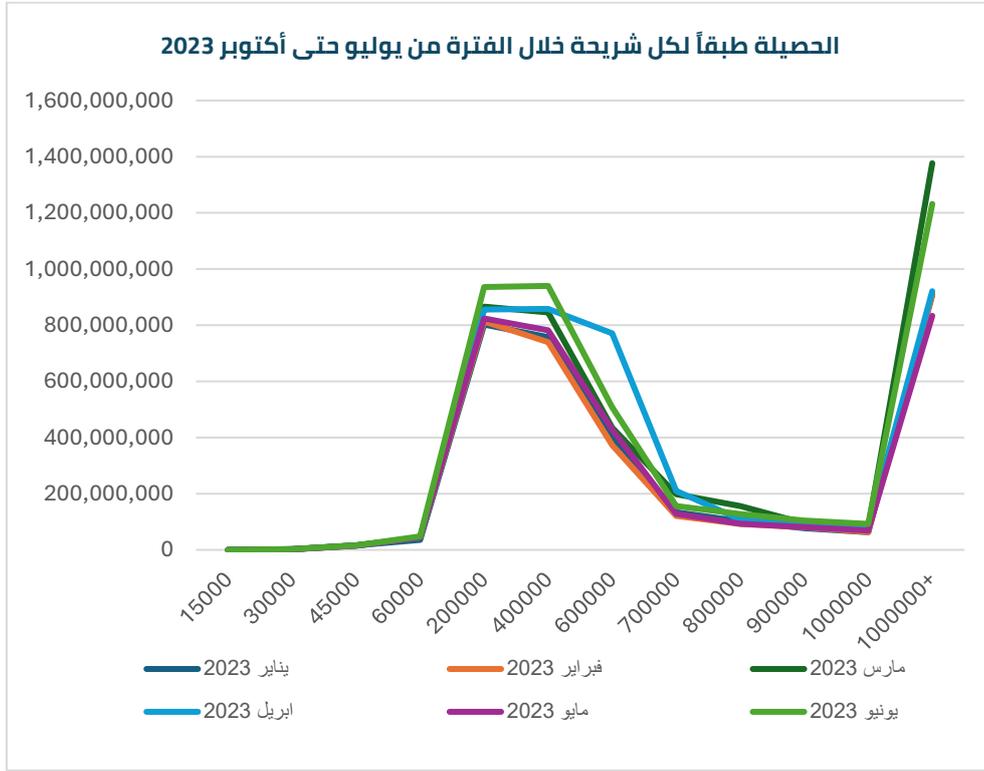
٨,٣%

متوسط إيرادات ضرائب
الدخل على الافراد لدول
ال OECD كنسبة من
الناتج المحلي

- من خلال المقارنة يتبين أن مصر تعاني من عجز كبير في نسبة المحصل من ضرائب الدخل على الافراد وهو ما يعني ان مصر لديها فرصة كبيرة لمصر لتعظيم إيراداتها الضريبية من خلال تحسين الالتزام الضريبي على الممولين الخاضعين لهذه الضريبة والجهات القائمة على التحصيل بالنسبة لضريبة المرتبات وما يعاثلها من ضرائب على الأشخاص الطبيعية.
- كما قامت الحكومة خلال السنوات القليلة الماضية بإجراء العديد من التعديلات على المنظومة الضريبية ذات العلاقة على دخل الأفراد بالإضافة الى الميكنة التي تقوم بها وزارة المالية من خلال منظومة ميكنة مرتبات القطاع الحكومي ومنظومة توحيد أسس ومعايير احتساب ضريبة المرتبات والأجور والتي سوف تؤدي ثمارها في تحسين هذا المؤشر خلال الفترات القادمة
- قامت الحكومة بزيادة حد الشريحة الصفرية مرتين خلال عام ٢٠٢٣ من أجل دعم الطبقات الأكثر احتياجاً في ظل الموجة التضخمية المرتفعة حالياً، الأولى خلال شهر يوليو ٢٠٢٣ والثانية في أكتوبر

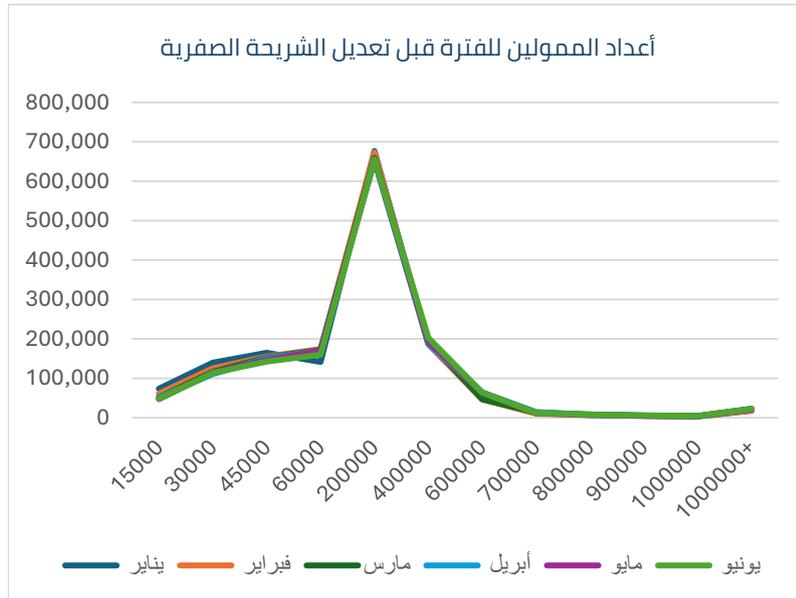
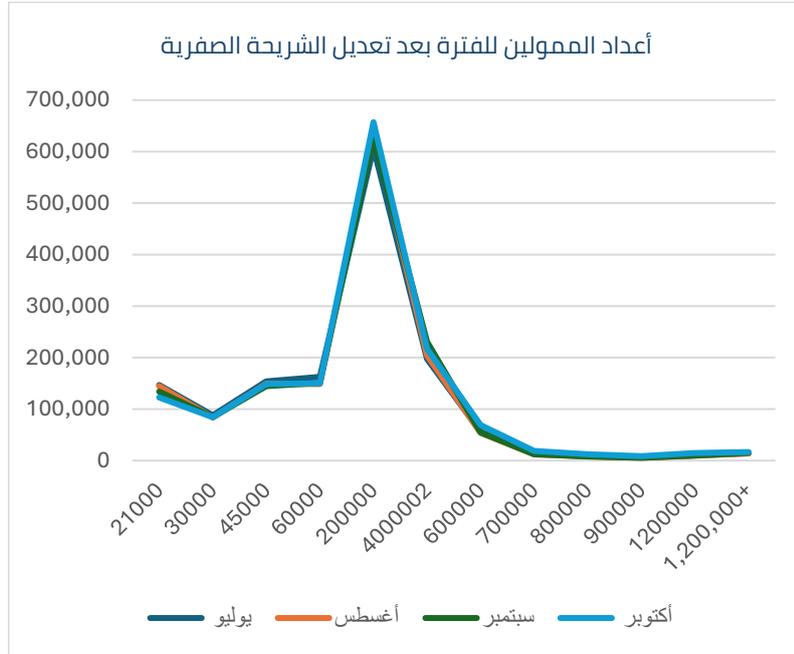
٢٠٢٣ حيث تم زيادة الشريحة الصفرية بنسبة ١٠٠%، كما قامت بزيادة الشريحة الصفرية في فبراير ٢٠٢٤ بنسبة ٣٣,٣٣%.

- فيما يلي منحى توزيع طبيعي للإيرادات المتولدة من كل شريحة مبنى على عينة من الممولين تمثل ١٠٠٠ شركة بإجمالي عدد عاملين يتجاوز ١,٦٠٠,٠٠٠ موظف على فترتين :



- يتضح من التوزيع الطبيعي للشرائح أن الجزء الأعظم من الإيرادات الضريبية يتحقق من الشرائح الوسطى (٦٠ ألف حتى ٧٠٠ ألف) ومن الشرائح العليا التي تجاوز المليون بينما الشرائح من ٧٠٠ ألف حتى مليون تحقق حصيلة منخفضة نسبياً

- ولكي تتضح الصورة، فيما يلي توزيع طبيعي لأعداد الممولين في كل شريحة:



- ويتضح من التوزيع السابق أن نتائج الشرائح التصاعدية بحاجة إلى إعادة دراسة لكي تكون أكثر دعماً للفئات الأكثر احتياجاً والطبقة المتوسطة وأكثر عدالة في توزيع العبء الضريبي على الممولين بناء على مستوى دخولهم وذلك دون زيادة أيّاً من النسب الضريبية أو إدخال نسب جديدة .

وسوف تستهدف وزارة المالية المحاور التالية في عملية الإصلاح:

١	توسيع القاعدة الضريبية
٢	تحقيق العدالة الاجتماعية
٣	خفض تكلفة الالتزام الضريبي
٤	رفع كفاءة الإدارة الضريبية

٧,٢,٣ - خارطة الطريق

تستهدف وزارة المالية جعل توزيع عبء الضريبة على الافراد أكثر عدالة وداعم للفئات الأقل دخلاً والطبقة المتوسطة وذلك من خلال الاتي:

- زيادة الشريحة الصفرية بشكل مناسب لكي تدعم الفئات الأكثر احتياجاً وأصحاب الدخول المنخفضة خاصة في خلال فترات التضخم، وبالتالي تستهدف وزارة المالية عمل مراجعة مستمرة سنوية أو نصف سنوية حسب الأحوال وفقاً لمستويات معدلات التضخم السائدة، وقد تقوم وزارة المالية بدراسة لاستحداث آلية تعديل ذاتية لمستويات الشريحة الصفرية طبقاً للظروف الاقتصادية.
- وسوف تقوم بإعادة دراسة الشرائح الضريبية لكي تكون أكثر عدالة في توزيع العبء الضريبي على الافراد مع الإبقاء على الشريحة العليا دون زيادة.
- زيادة الالتزام الضريبي في تحصيل الضرائب المستحقة من خلال تطبيق نظام ميكنة وتوحيد أسس احتساب ضريبة الأجور والمرتببات لضمان المساواة والعدالة في تطبيق قواعد حساب الضريبة والحد من حالات التهرب من حساب أو توريد الضريبة المستحقة بما يضمن المساواة بين جميع الممولين من خلال توحيد أسس احتساب ضريبة الأجور والمرتببات، وضبط المجتمع الضريبي، وتعزيز الموقف الضريبي لأصحاب العمل، وملء إقرارات ضرائب الأجور بشكل آلي، وإصدار بيان مفردات مرتب موحد.

- دمج النظام المميكن لتوحيد حساب ضريبة الأجور والمرتبات مع نظام الضرائب الرئيسي بصورة كاملة لكل ممول.
- الاعتماد على الفحص المميكن المبني على نظام المخاطر بناء على أنظمة الذكاء الاصطناعي بما يضمن خفض تكلفة الإلتزام الضريبي وبالتالي تشجيع الإلتزام الطوعي.
- تفعيل الفحص الآلي بالكامل لضريبة الأجور والمرتبات دون الحاجة لتحميل الممول أي أعباء لها علاقة بالفحص.

الملخص

المحور	النطاق الزمني	الإصلاح
• لتحقيق العدالة الاجتماعية	تراجع بصفة نصف سنوية في حالات التضخم المرتفع وبشكل سنوي في حالات التضخم الطبيعي	زيادة الشريحة الصفرية بشكل مناسب لكي تدعم الفئات الأكثر احتياجاً وأصحاب الدخل المنخفضة خاصة في خلال فترات التضخم.
• لتحقيق العدالة الاجتماعية	خلال عام ٢٠٢٥	دراسة إعادة هندسة الشرائح الضريبية للأفراد.
• رفع كفاءة الإدارة الضريبية • خفض تكلفة الإلتزام الضريبي	خلال عام ٢٠٢٤	تعميم نظام توحيد احتساب المرتبات والأجور على كامل جمهورية مصر العربية.
• رفع كفاءة الإدارة الضريبية	خلال عام ٢٠٢٥	دمج النظام المميكن لتوحيد حساب ضريبة الأجور والمرتبات مع نظام الضرائب الرئيسي.
• رفع كفاءة الإدارة الضريبية	خلال عام ٢٠٢٨	تفعيل الفحص الآلي بالكامل لضريبة الأجور والمرتبات.

٨,١ - الضريبة على القيمة المضافة والضرائب الانتقائية

٨,١,١ - السياسة الضريبية الحالية

يتكون هيكل الضرائب غير المباشرة في مصر من ضريبة القيمة المضافة ومجموعة من الضرائب الانتقائية التي تفرض بالتوازي مع ضريبة القيمة المضافة أو بالإضافة إليها.

حيث ان الضرائب الانتقائية هي ضرائب تصحيحية في طبيعتها أي انها تقوم على تصحيح أو تعديل لالتكلفة المجتمعية الحقيقية للسلع والخدمات وكذلك تصحيح النمط الاستهلاكي لبعض السلع.

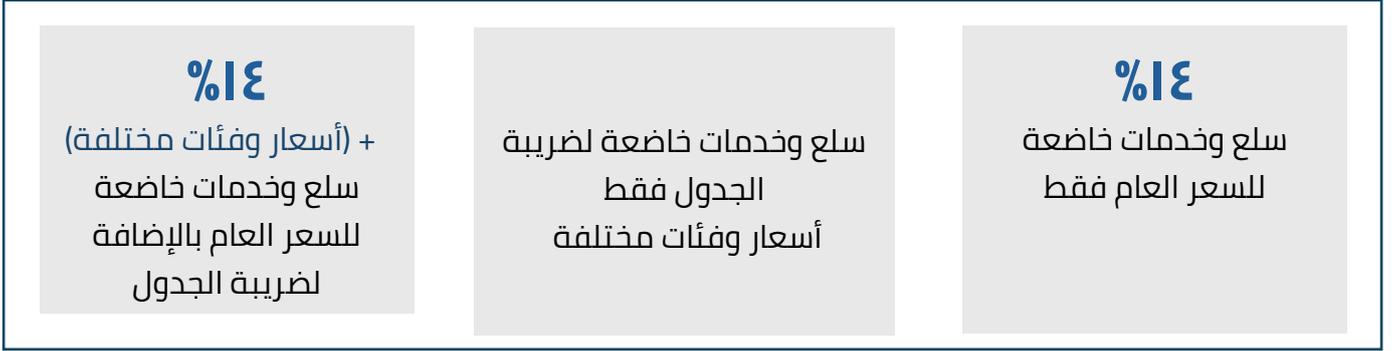


حيث حققت الضرائب غير المباشرة خلال العام المالي المنتهى في يونيو ٢٠٢٣ باستثناء ضريبة الملاهي إيرادات ضريبية تقدر بـ ٥٥٤,٩٠٢ مليار جنية والتي تمثل حوالي ٤٤% من إجمالي الإيرادات الضريبية توزيعها كالتالي:

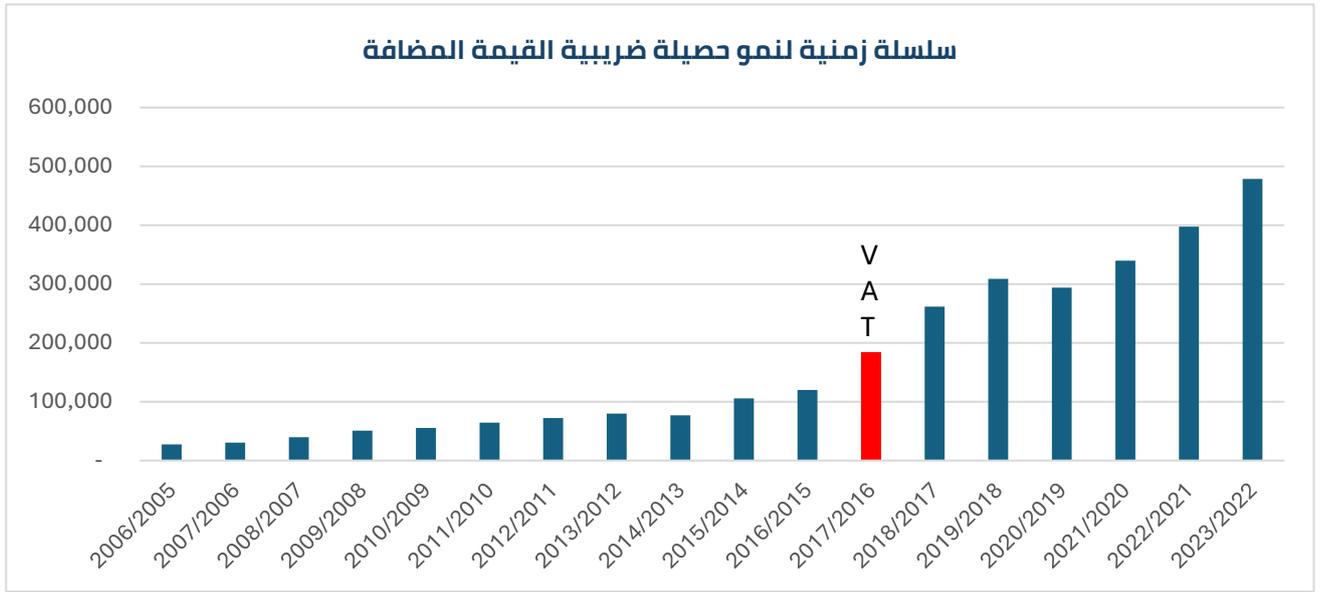
النسبة	القيمة	البند
٩٠,٥%	٥٠٢,٢٦٥	القيمة المضافة
٥,٥%	٣١,٢٢٥	الدمغة
٤%	٢١,٤١٢	رسم التنمية
١٠٠%	٥٥٤,٩٠٢	الإجمالي

أ- ضريبة القيمة المضافة:

يتضمن قانون ضريبة القيمة المضافة قائمة من 08 سلعة وخدمة معفاة بالإضافة الي جدولين من السلع والخدمات بأسعار وفئات ضريبة مختلفة الجدول الأول يمثل مجموعة من السلع والخدمات التي تخضع لضريبة الجدول فقط بدون الخضوع للسعر العام لضريبة القيمة المضافة والجدول الثاني يمثل السلع والخدمات التي تخضع للسعر العام لضريبة القيمة المضافة بالإضافة الي ضريبة الجدول، أي ان السلع والخدمات في مصر تقع في أحد المجمعات التالية:



بلغ إجمالي عدد المسجلين بـضريبة القيمة المضافة ٨٠٠ ألف مسجل خلال سنة ٢٠٢٣، أخذاً في الاعتبار أن حد التسجيل في ضريبة القيمة المضافة ف مصر هو ٥٠٠ ألف جنية سنوياً.



بدء تطبيق الضريبة العامة على المبيعات في مصر سنة ١٩٩١ وكان السعر العام للضريبة ١٠% ثم تحولت مصر الى نظام الضريبة على القيمة المضافة للسلع والخدمات بصور قانون ٦٧ لسنة ٢٠١٦ والذي صاحبه رفع السعر العام الي ١٣% حتى يونيو ٢٠١٧ ثم الي ١٤% اعتباراً من يوليو ٢٠١٧ وحتى الان. وتظهر السلسلة الزمنية للحصيلة للتطور في نمو الإيرادات من ضريبة القيمة المضافة وضريبة الجدول المصاحبة لها قبل وبعد التحول لضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات والذي يظهر نمو كبير في الحصيلة اعتباراً من ٢٠١٦ نظراً لتوسيع القاعدة الضريبية وزيادة السعر العام للضريبة.

نسبة إيرادات ضريبة القيمة المضافة كنسبة من الناتج المحلي لعام ٢٠٢١

%٣,٧

إيرادات ضريبة القيمة
المضافة كنسبة من الناتج
المحلي لمصر

%٧,١

متوسط دول الـ OECD
لإيرادات ضريبة القيمة
المضافة كنسبة من
الناتج المحلي

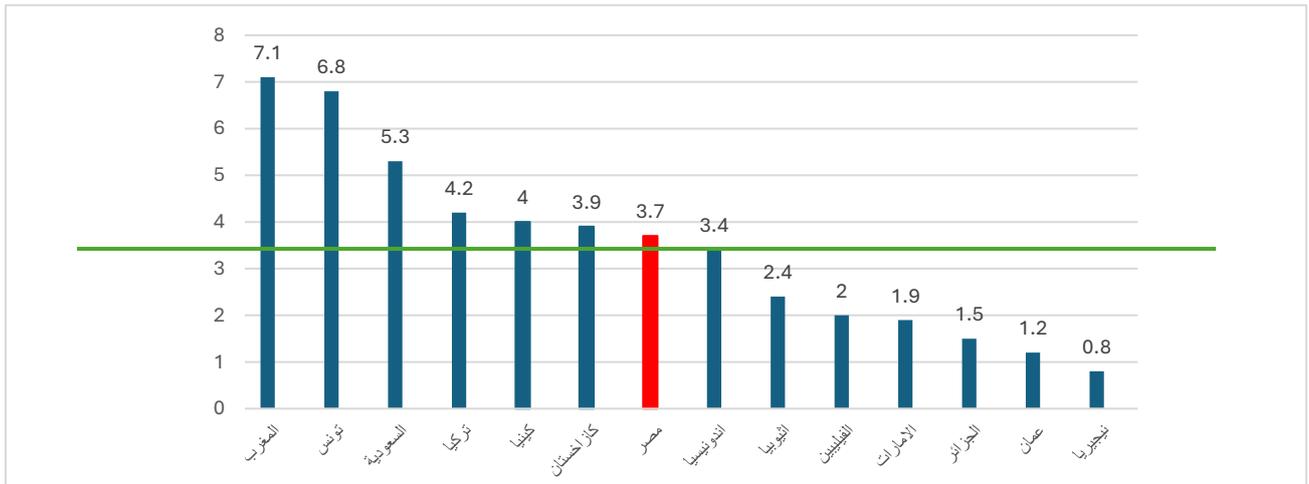
%٦,٢

المتوسط العالمي لإيرادات
ضريبة القيمة المضافة
كنسبة من الناتج المحلي
لـ (١٢٦ دولة)

يتضح من المقارنة ان أداء إيرادات ضريبة القيمة المضافة أقل من المتوسط العالمي بشكل كبير وساهم بشكل كبير في انخفاض نسبة مؤشر الحصيلة الضريبية للناتج المحلي الإجمالي وحال العمل على رفع كفاءة أداء ضريبة القيمة المضافة للمتوسطات العالمية يمكن ان يؤدي ذلك الى مضاعفة الإيرادات من هذه الضريبة مما سوف يكون له أثر إيجابي كبير على مؤشرات مصر الاقتصادية سواء كنسبة الضرائب للناتج المحلي أو في خفض مؤشرات الدين للناتج المحلي.

٨,١,٢- تحليل الفجوة

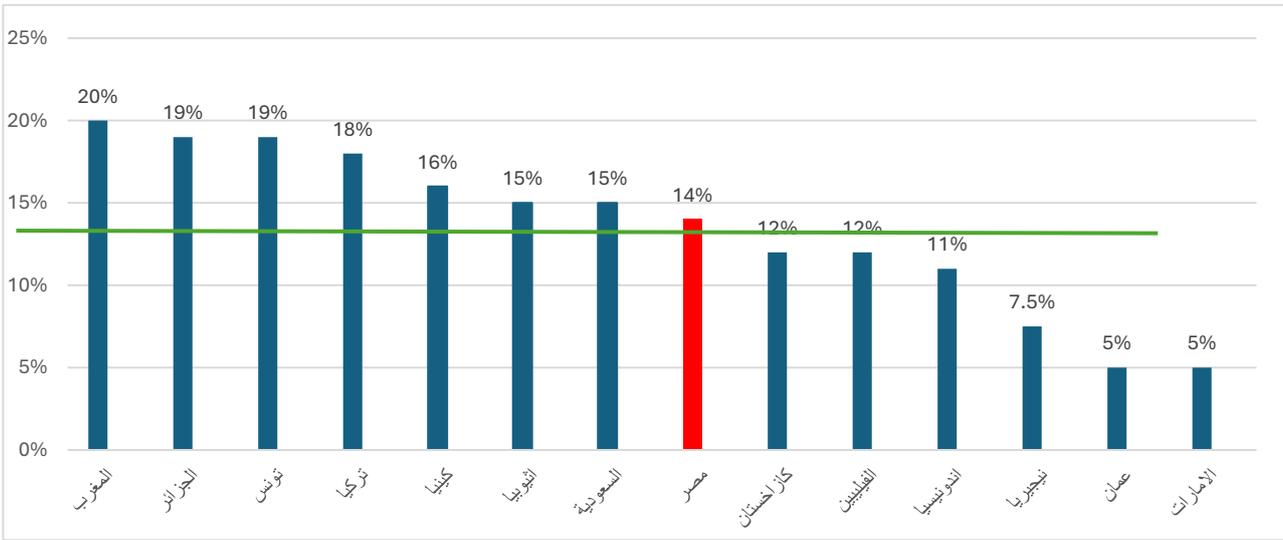
ضريبة القيمة المضافة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي



تمت المقارنة بناء على إيرادات ضريبة القيمة المضافة بعد استبعاد سلع الجدول ١ باعتبارها ليست ضريبة قيمة مضافة ولأغراض المقارنة مع الدول الأخرى.

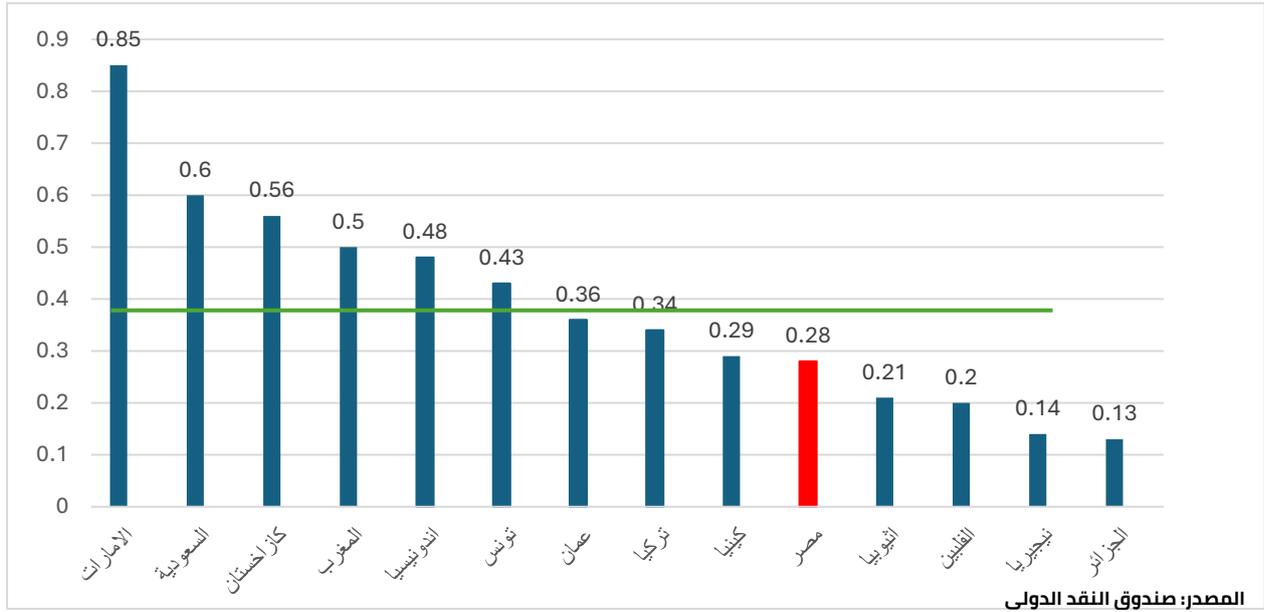
ويتضح من الرسم البياني أن مصر تحقق معدل ٣,٧% أعلى بقليل من المتوسط المقارن لباقي دول المقارنة والتي يمثل متوسطها ٣,٤% وقد أثبتت الدراسات ان سعر الضريبة في مصر ليس هو المشكلة الرئيسية التي تحتاج الى الإصلاح حيث يوضح الجدول أن المملكة العربية السعودية تحقق معدل تحصيل ضريبة قيمة مضافة للناج المحلي ٠,٣% وهو أعلى من المتوسط بحوالي ١,٩% على الرغم من أن سعر ضريبة في المملكة أعلى من مصر بنقطة واحدة فقط (١٠%).

سعر ضريبة القيمة المضافة مقارنة بالدول النظيرة



ويتضح من الرسم البياني التالي ان سعر الضريبة في مصر في حدود المتوسط المقارن لباقي الدول المثيلة حيث نجد دولة مثل كازاخستان سعر الضريبة بها ١٢% وهو اقل من مصر بنسبة ٢% وبالرغم من ذلك فإن الحصلة تبلغ ٣,٩% من الناتج المحلي وهو اعلى من مصر ب ٠,٢% من الناتج المحلي والمملكة العربية السعودية سعر الضريبة بها ١٥% وهو اعلى من مصر ب ١% فقط ولكن الحصلة الضريبية تمثل ٠,٣% من الناتج المحلي وهو اعلى من مصر ب ١,٩% مما يؤكد ان انخفاض إيرادات القيمة المضافة ليس بالأساس يرجع لسعر الضريبة وأن الأولى بالإصلاح هو القاعدة الضريبية والسياسات الضريبية المتبعة في تطبيق ضريبة القيمة المضافة.

C -efficiency



ويتحليل C-efficiency وهو نسبة إيرادات ضريبة القيمة المضافة التي تم تحصيلها فعلياً إلى الإيرادات التي سيتم تحصيلها إذا تم تطبيق السعر العام بشكل كامل (بغض النظر عن مستوى السعر العام) وتطبيقه على الاستهلاك النهائي بالكامل. بفرض ان ضريبة القيمة المضافة يتم فرضها بمعدل واحد ويتم الالتزام بها بالكامل ليكون المؤشر يساوي 100%.

حيث يتضح من الرسم البياني أن معدل كفاءة الالتزام الضريبي بالنسبة لضريبة القيمة المضافة منخفض في مصر مقارنة بالمتوسط المقارن لهذا المؤشر للعديد من الدول الشبيهة لمصر مما يعني ضعف في كفاءة تحصيل ضريبة القيمة المضافة ويرجع ذلك إلى سببين رئيسيين:

- ضعف الالتزام في ضريبة القيمة المضافة وزيادة معدلات التهرب الضريبي مما يستدعى فرض ضوابط للالتزام الضريبي
- وجود ثغرات في السياسة الضريبية تتمثل في وجود قائمة طويلة من الإعفاءات وأسعار مختلفة للضريبة المطبقة والتشابه بين ضريبة الجدول واليات تطبيق ضريبة القيمة المضافة القائمة على أساس التحصيل والخصم.

وحيث تعمل آليات قانون ضريبة القيمة المضافة المثلى على أساس اليات خضوع توريدات السلع والخدمات وخصم المدخلات وبالتالي فإن وجود إعفاءات متعددة بالإضافة الى آلية عمل الضريبة الانتقائية (ساع الجدول) كجزء من قانون القيمة المضافة من شأنها تعطيل عمل الآلية الصحيحة للقانون مما يتسبب في تشوه اقتصادي وانخفاض في أداء السياسة الضريبية والإدارة الضريبية، بل ويدفع الإدارة الضريبية الى تبنى معالجات تزيد من تعقيد النظام الضريبي بشكل قد يتسبب في احجام المستثمرين عن العمل في السوق.

لذلك فإن هذا الأمر يتطلب الدخول في حوار مع مجتمع الأعمال للتوافق على سياسة ضريبية في هذا الشأن تعالج تلك التشوهات الاقتصادية لزيادة أداء السياسة والإدارة الضريبية ومنح مزايا للمنتج المحلي عن المنتج المستورد.

ب- الضرائب الانتقائية

إن تعدد وجود الضرائب الانتقائية بشكل غير متنسق ومتجانس يتسبب في خفض جودة السياسة الضريبية وبالتالي التحصيل الضريبي ويتضح ذلك من خلال النقاط التالية:

- اختلاف الأوعية التي تفرض عليها بالنسبة لنفس السلعة حيث تخضع نفس السلعة لضريبة القيمة المضافة ورسم التنمية والدمغة وضريبة سلع الجدول ويكون لكل نوع ضريبة وعاء مختلف لحسابه وتوريده.
- تعدد جهات تحصيلها يرفع من التكلفة الإدارية لتحصيل هذه الضرائب ويزيد من تكلفة الالتزام لدى الممولين بالإضافة الي زيادة تعقيد النظام الضريبي مما قد يقلل من جاذبية النظام الضريبي للاستثمار.
- كما ان وجود ضرائب انتقائية او إعفاءات كجزء من ضريبة القيمة المضافة يتسبب في تشوه اقتصادي في سلسلة التوريدات ويزيد من تكلفة الالتزام وتكلفة المدخلات ضمن السلسلة مما قد يدفع المنتجين الى الاستيراد بديلا عن استخدام المدخلات المحلية.

وفيما يلي مثال توضيحي على آليات عمل الضرائب غير المباشرة في مصر:

السلع/ الخدمات	ضريبة الدمغة	رسم التنمية	ضريبة الجدول (١ أو ٢)	ضريبة القيمة المضافة
خطوط التليفون المحمول	✓	✓	✓	✓
التليفون المحمول		✓		✓
سيارات الركوب		✓	✓	✓
الحافلات السياحية		✓	✓	✓
تذاكر الترفيه		✓		✓
التبغ		✓	✓	
التبغ السائل			✓	
التبغ المسخن			✓	
الرخص الرياضية	✓	✓		✓

ومن خلال ما سبق يتضح أن السياسات الضريبية لقانون القيمة المضافة وآلياتها المتداخلة مع الضرائب الانتقائية في مصر تحتاج الي مراجعة لرفع كفاءتها بالإضافة الي مزيد من الدعم والاصلاحات في الإدارة الضريبية لتحسين وتبسيط آليات التطبيق لذلك فسوف تعتمد استراتيجية السياسات الضريبية ٢٠٢٤-٢٠٣٠ مراجعة كل تلك الأنواع المختلفة من الضرائب الانتقائية لتحقيق كل تلك الأهداف.

الانفاق الضريبي:



ويقدر الانفاق الضريبي الناتج عن الاعفاءات وسعر الضريبة المخفض لبعض الأنشطة بحوالي ٩٣ مليار جنيه في شكل إعفاءات قد تكون غير ضرورية وسعر مخفض لبعض الخدمات وهو ما يعادل حوالي ١% من الناتج المحلي لسنة ٢٠٢٢/٢٠٢٣ وفقاً للتقديرات التي انتهجت في دراستها منهج أكثر تفصيلاً ودقة ويراعي ابعاد اجتماعية وسياسية.

ولقد أوضحت دراسات بعض المنظمات الدولية ان رفع كفاءة التحصيل والإدارة الضريبية يمكن ان ينتج زيادة تقدر بـ ٢,١% من الناتج المحلي, وأيضاً العمل على ترشيد وسد ثغرات السياسة الضريبية للقيمة المضافة مع الابقاء على سعر الضريبة كما هو يمكن ان ينتج ٣% من الناتج المحلي كزيادة في الإيرادات الضريبية.

٨,١,٣- خارطة الطريق

سوف تُبنى خارطة الطريق المستقبلية المتضمنة عدة إصلاحات على أساس ثلاث محاور رئيسية وسوف يستهدف كل إصلاح محور أو أكثر في خلال نطاق زمني محدد:

١	زيادة فاعلية تحصيل الضرائب
٢	زيادة الالتزام الضريبي
٣	تبسيط هيكل الضرائب غير المباشرة

أ- مراجعة السياسات الضريبية لقانون القيمة المضافة وتحسينها

المحاور المستهدفة من الإصلاح:

- زيادة فاعلية التحصيل
- زيادة الالتزام الضريبي

- كما يتبين من تحليل الفجوة في القسم ٨,١,٢ من هذا الباب فإن مشكلة انخفاض إيرادات ضريبة القيمة المضافة عن مثيلاتها عالمياً يمثل أحد أهم أسبابها وجود ثغرات في السياسة الضريبية تتمثل في قائمة الإعفاءات الكبيرة بالإضافة الى تعطيل اليات التحصيل والخصم من خلال تضمين ضرائب الجدول في قانون القيمة المضافة, وبالتالي فإن أحد الأهداف الرئيسية سوف تكون تصحيح مسار المنظومة لتضمن اليات تحصيل وخصم سليمة وسلسة بما يساعد في زيادة كفاءة التحصيل ودعم نهوض الصناعات وجذب الاستثمار من خلال تطبيق نظام سليم وسياسات متسقة لا تتسبب في تحميل تكاليف إضافية على المنتجات.
- سوف يتم فتح حوار والتشاور مع المجتمع الضريبي بهدف توحيد سعر الضريبة على السلع والخدمات تحت السعر العام وترشيد الأسعار المخفضة للضريبة حتى يتم تفعيل الية الخصم في قانون القيمة المضافة بشكل كامل وتجنب التعقيدات الإدارية في التطبيق والتشوهات التي تلحق بسلاسل التوريد نتيجة عدم إمكانية خصم الضريبة في المراحل المختلفة.
- التشاور بشأن ترشيد الإعفاءات بشكل كبير والإبقاء على السلع والخدمات التي لها تأثير مباشر على محدودي الدخل دون غيرها على ان يتم ذلك بشكل تدريجي وذلك الأغراض ترشيد الانفاق الضريبي وكذلك رفع كفاءة التحصيل.
- التشاور بشأن زيادة مدة تقديم إقرار ضريبة القيمة المضافة تحقيقاً للتوازن في السيولة النقدية لدى الممولين وسوف يتم التناقش والحوار حول زيادة المدة بالنسبة للأنشطة التي تتطلب طبيعة عملها ذلك أو تحديد مدد مختلفة تتناسب مع طبيعة كل نشاط بطريقة مرنة تناسب طبيعة النشاط.
- من المتوقع ان يستغرق هذا الإصلاح في حدود ٣ الي ٦ سنوات يتم خلالها التوافق على حزم من الإصلاحات مع المجتمع الضريبي من خلال طرحها للحوار المجتمعي خلال سنة قبل الشروع في تمرير أي من حزم الإصلاحات المقترحة طبقاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات التشاور والتوافق مع المجتمع الضريبي. بنهاية هذه الفترة يجب ان يكون أداء قانون الضريبة على القيمة المضافة متوافق مع المؤشرات العالمية التي تم سردها في القسم السابق من هذا الباب.

ب- إعادة هيكلة الضرائب الانتقائية

المحاور المستهدفة من الإصلاح:

- زيادة الالتزام الضريبي
- تبسيط هيكل الضرائب غير المباشرة

- التشاور بشأن مقترح توحيد الضرائب الانتقائية على السلع والخدمات في قانون موحد يضمن البساطة في التطبيق وخفض تكلفة الالتزام الضريبي وفك التشابكات بين التشريعات الضريبية وتبسيطها وسوف يكون ذلك من خلال دراسة إصدار قانون للضرائب الانتقائية يشمل دمج ضريبة "ساع الجدول" + "ضريبة الدمغة" + "ضريبة رسم التنمية" + "ضريبة الملاهي" في قانون واحد
- إن فصل ضريبة الجدول عن قانون القيمة المضافة وإدراجها مع غيرها من الضرائب من ذات لنوع والطبيعة (excise taxes) في قانون موحد سوف يساعد في تفعيل اليات التحصيل والخصم في قانون القيمة المضافة بشكل أفضل من جانب وعلى الجانب الاخر سوف يساهم في خفض عد التشريعات الضريبية وتوحيد الاوعية الضريبية مما يرفع الكفاءة ويحقق مزيد من الاستقرار.

ج- حصر المجتمع الضريبي والسيطرة على الاقتصاد غير الرسمي

المحاور المستهدفة من الإصلاح:

- زيادة فاعلية التحصيل
- زيادة الالتزام الضريبي
- زيادة أعداد المسجلين الأغراض ضريبة القيمة المضافة من ١٩٢ ألف في سنة ٢٠١٨ الي ٨٠٠ ألف مسجل خلال ٢٠٢٣, ولكن طبقاً لتقارير الحصر الميداني وبالقياس على حجم الاقتصاد المصري وحجم الناتج المحلي الذي بنهاية السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ قد يتخطى ١٤ تريليون جنية فإن أعداد المسجلين بقواعد بيانات القيمة المضافة يقدر بأن تكون ضعف العدد الحالي على أقل تقدير. وتخطط وزارة المالية الي زيادة القاعدة الضريبية تحقيقاً للحياد التنافسي والعدالة الاجتماعية من خلال الحصر الإلكتروني القائم على مطابقة البيانات الواردة من نظم الضرائب المميكنة والتكامل الاليكتروني مع أكثر من ٧٠ جهة من جهات الدولة والالزام بالفاتورة الاليكترونية والايصال الاليكتروني الي حصر المجتمع الضريبي بشكل منهجي مميكن بالإضافة الي الطرق التقليدية للحصر.
- سوف تتبني وزارة المالية تطبيق نظام تحفيز للمواطنين للمطالبة بالايصال الاليكتروني والفاتورة الاليكترونية من خلال برنامج مميكن وجوائز مجزية للمواطنين التي تطالب بالفاتورة أو الايصال الاليكتروني بغرض تحفيز المواطنين على المشاركة في حصر الاقتصاد غير الرسمي الضار للاقتصاد المصري وهو أحد الأساليب الحديثة المستخدمة عالمياً من خلال تفعيل دور المواطنين كأحد أضلاع النظام الضريبي لتحقيق العدالة والمساواة.

- وحيث تمثل التجارة الإلكترونية E-commerce أهمية كبرى في حجم التجارة الداخلية في مصر، لذا تسعى وزارة المالية إلى بذل أقصى جهد في حصر كافة التعاملات التي تتم عبر المنصات الإلكترونية وتحديد من يقوم بها من أجل اتخاذ اللازم لإستيداء حقوق الخزانة العامة للدولة، وذلك في إطار سعى الدولة المصرية لدمج الاقتصاد غير الرسمي وتوسيع القاعدة الضريبية والالتزام بتحقيق العدالة الضريبية ومن هذا المنطلق فقد تم اتخاذ بعض الإجراءات في هذا الشأن والتي يتمثل بعضها فيما يلي:

- تم الاستعانة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وذلك للوقوف على أفضل الممارسات العالمية الخاصة بنشاط التجارة الإلكترونية.
- تم اصدار القانون رقم ٣ لسنة ٢٠٢٢ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة، وذلك بهدف اخضاع المعاملات الإلكترونية التي تتم من قبل المنصات الإلكترونية غير المقيمة لضريبة القيمة المضافة وتسجيلهم ضريبياً من خلال نظام تسجيل الكتروني مبسط، فضلاً عن إصدار أدلة إرشادية تتضمن كافة المعلومات التي تحتاجها هذه المنصات، كما يتم فتح حوار مجتمعي وتشاور معهم باستمرار للتأكد من عدم وجود أي تحديات او معوقات في الإجراءات الضريبية.
- تم انشاء وحدة بمصلحة الضرائب المصرية تختص برصد تعاملات التجارة الإلكترونية التي تتم داخل حدود الدولة.
- كما تستهدف وزارة المالية بالتنسيق مع الجهات المعنية خلال الفترة القادمة حصر حجم الاقتصاد الرقمي الرسمي وغير الرسمي بما يساهم في تحقيق الأهداف الإحصائية لمختلف جهات الدولة.

د-تشجيع الالتزام الضريبي الطوعي

المحاور المستهدفة من الإصلاح:

- زيادة الالتزام الضريبي
- رفع كفاءة التحصيل الضريبي

سوف تسعى وزارة المالية الي تشجيع سياسات الالتزام الطوعي للممولين، وسوف يكون ذلك من خلال الاتي:

- العمل على تبسيط الإقرارات الضريبية والعمل على تقليص خطوات إعداد الإقرار وصولاً الى تقديم الإقرارات بإجمالي التعاملات فقط بالنسبة للمتعاملين الملتزمين بالفاتورة والايصال الالكتروني في جميع معاملاتهم في البيع والشراء.
- ربط التسجيل في الفاتورة الالكترونية بإصدار البطاقة الضريبية، حيث يتم إصدار بطاقة مؤقتة لمدة محددة لحين استكمال إجراءات تأسيس الشركة من قبل الممول وفور إتمام التسجيل في الفاتورة الاللكترونية يتم إصدار البطاقة الضريبية النهائية، بما يساعد في تحقيق الاستقرار في السوق وتحقيق الحياد بين الممولين الجدد والقائمين وبما يضمن فرض الالتزام الضريبي في المجتمع.
- التحول الى رد ضريبة القيمة المضافة بنظام مميكن بالكامل دون الحاجة الى تقديم أي مستندات بالنسبة للممولين الملتزمين بالفاتورة الاللكترونية وتقليص مدة رد الضريبة الى اقل من شهر.
- فحص الملفات على أساس العينة بالنسبة لجميع الممولين باستخدام أسلوب المخاطر والذكاء الاصطناعي وعدم تدخل العنصر البشري لضمان الحياد، وحال عدم وجود الممول في عينة الفحص يعتبر الإقرار الضريبي للممول معتمد ونهائي.
- عمل نظام تقييم للممولين بناء على مستوى الالتزام على أن يتم منح الممولين الأكثر التزاما مزايا وتسهيلات في الإجراءات الضريبية، وتكون عملية التقييم من خلال نظام مُميكن بالكامل ودون تدخل العنصر البشري لضمان الحياد الكامل.
- تطوير نظام الفحص المُميكن ليشمل جميع الممولين وليصبح فحص عن بُعد بالكامل.

٨,٢- الضرائب الخضراء

يشكل تغير المناخ تهديدا وجوديا حيث تواجه الدول تأثيرات هائلة بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري. ونظرًا للتكاليف الكبيرة المرتبطة بتغير المناخ، تتبنى الدول بشكل متزايد أدوات سياسية أكثر طموحًا وتطورًا لدعم التخفيف من آثار تغير المناخ، وخاصة أدوات السياسة القائمة على السوق مثل تسعير الكربون.

يتجه العالم نحو تخفيض انبعاثات الكربون وحيث أن الوضع العالمي مثير للقلق وفقا لتقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ الذي نُشر في عام ٢٠٢١ ومن ثم يتزايد الشعور

بتغيرات مناخية شديدة التأثير من حيث موجات الحرارة والجفاف والأعاصير، وقد أكدت بعض الدراسات أن التخفيضات الهائلة للانبعاثات في العقود القادمة يمكنها أن تمنع من زيادة متوسط درجة الحرارة العالمية بأكثر من درجتين مئويتين، ولتحقيق هذا الهدف يجب فرض عقوبات على مسيبي التلوث.

وجاء في تقرير البنك الدولي في الإصدار الجديد من تقريره السنوي حول "حالة واتجاهات تسعير الكربون" الذي صدر في عام ٢٠٢٣ أن إيرادات ضرائب الكربون وأنظمة تداول تراخيص إطلاق الانبعاثات وصلت إلى مستوى قياسي بلغ نحو ٩٥ مليار دولار هذا على الرغم من السياق الحافل بالتحديات بالنسبة للحكومات التي تواجه ارتفاع معدلات التضخم وضغوط المالية العامة وأزمات الطاقة.

٨,٢,١- السياسة الضريبية الحالية

يتم فرض ضريبة انتقائية ورسم تنمية على المنتجات البترولية وفقاً للكمية حيث يتم فرض رسم تنمية على البنزين بمقدار ٢٥ قرش للتر، ولا يوجد ضريبة صريحة على انبعاثات الكربون.

٨,٢,٢- الموقف الدولي لضريبة الكربون

سوف يقوم الاتحاد الأوروبي بتطبيق ضريبة على المنتجات الصناعية التي تساهم في زيادة انبعاثات الكربون في الغلاف الجوي اعتباراً من شهر أكتوبر عام ٢٠٢٣ وسوف يبدأ تحصيل الضريبة على المنتجات الواردة لدول الاتحاد الأوروبي اعتباراً من عام ٢٠٢٦.

يقوم المبدأ الأساسي في تطبيق هذه الضريبة على أساس التأكد من ان جميع المنتجات الواردة للاتحاد قد خضعت في بلد المنشأ للضريبة على الكربون وفي حال ثبت ان بلد المنشأ لم تفرض ضريبة كربون على هذه المنتجات سوف تقوم الدولة الوارده اليها المنتجات بتحصيل الضريبة نيابة عن دولة المنشأ والهدف من هذه السياسة هو عدم منح ميزة تفضيلية للسلع الواردة من خارج الاتحاد والتي لم تخضع للضريبة على الكربون على حساب السلعة المصنعة داخل دول الاتحاد والتي خضعت للضريبة على الكربون وهو ما يعرف بنظام (CBAM).

وسوف يتم البدء في تحصيل/تسوية هذه الضريبة اعتباراً من اول عام ٢٠٢٦ على القطاعات التالية كمرحلة أولى:

الاسمنت	الحديد	الأسمدة
الكهرباء	الألومينيوم	الهيدروجين

إن أي واردات من هذه السلع لدول الاتحاد سوف يفرض عليها ضريبة كربون عند الدخول ما لم تكن دولة المنشأ قد حصلت ضريبة للكربون بالفعل على هذه المنتجات.

اعتباراً من ٣٠ يناير ٢٠٢٣، اعتمدت ١٣٣ دولة حول العالم، تمثل حوالي ٩١% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وتغطي حوالي ٨٣% من الانبعاثات العالمية، أهدافاً خالية من انبعاثات الكربون. تمشيا مع مبادئ هيكل السياسة المناخية المتعددة الأطراف على النحو المنصوص عليه في اتفاقية باريس، تستخدم البلدان أو تخطط لاستخدام مجموعة متنوعة على نطاق واسع من سياسات خفض الانبعاثات - سواء على أساس السعر أو غير القائم على السعر - على النحو المصمم وفقاً للظروف الوطنية المختلفة.

٨,٢,٣- تحليل الفجوة

إن الضرائب التي لها علاقة بالبيئة لا يتم فرضها بشكل صحيح حيث انها لا ترتبط بالضرر (التكلفة) البيئي الذي يسببه استخدام المنتجات المخلفة للتلوث البيئي فعلى سبيل المثال يتم فرض ضريبة انتقائية ورسم تنمية على المنتجات البترولية وفقاً للكمية وليس وفقاً لحجم انبعاثات الكربون الذي ينتجه كل منتج، وأيضاً يتم فرض رسم تنمية على البنزين بمقدار ٢٥ قرش للتر بغض النظر عن اختلاف أنواع الوقود والانبعاثات الناتجة عنه، وكذلك تفرض ضريبة الجدول بناء على اللتر فقط ولا ترتبط بالانبعاثات وبالتالي تحتاج الضرائب المرتبطة بالبيئة الى إعادة هيكلة وفقاً للمبادئ الصحيحة.

كما أن عدم فرض مصر ضريبة على انبعاثات الكربون سيؤدي الى فقدان مصر نصيبها من هذه الضريبة لصالح دولة أخرى.

٨,٢,٤- خارطة الطريق

بناء على المتغيرات العالمية وحتى لا يتم ضياع فرصة تحصيل إيرادات للدولة المصرية لصالح دولة أخرى وسعي من مصر لتحسين البيئة وجودة المناخ فسوف يكون حتمياً أن تقوم مصر بدراسة تطبيق سياسة ضريبية تتعلق بتسعير الكربون وفقاً للمعايير الدولية التي سوف يتم إقرارها في هذا الشأن.

سوف يتم الإعلان عن المبادئ الأساسية لهذه السياسة وطرح مشروع القانون خلال العام ٢٠٢٤ وعرضها للنقاش على القطاعات الأكثر تأثراً للتوافق وقبل إصدار أي تشريعات سوف يتم طرحها للنقاش المجتمعي بوقت كاف.

المحور	النطاق الزمني	الإصلاح
		الضرائب غير المباشرة
<ul style="list-style-type: none"> • زيادة فاعلية التحصيل • زيادة الالتزام الضريبي 	التعديل على مراحل في شكل حزم إصلاحية خلال فترة من ٣ الي ٦ سنوات ٢٠٢٤-٢٠٣٠	مراجعة السياسات الضريبية لقانون القيمة المضافة وتحسينها
<ul style="list-style-type: none"> • زيادة الالتزام الضريبي • تبسيط هيكل الضرائب غير المباشرة 	٣ سنوات	إعادة هيكله الضرائب الانتقائية
<ul style="list-style-type: none"> • زيادة فاعلية التحصيل • زيادة الالتزام الضريبي 	إجراء مستمر	حصر المجتمع الضريبي والسيطرة على الاقتصاد غير الرسمي:
	خلال عام ٢٠٢٤	إطلاق نظام تحفيز المواطنين
	٢٠٢٤-٢٠٣٠	التكامل بين قواعد البيانات ومع الجهات الحكومية
<ul style="list-style-type: none"> • زيادة الالتزام الضريبي • رفع كفاءة التحصيل الضريبي 	إجراء مستمر	تشجيع الالتزام الضريبي الطوعي:
	٢٠٢٥-٢٠٢٧	العمل على تبسيط الإقرارات الضريبية والعمل على تقليص خطوات إعداد الإقرار
	خلال عام ٢٠٢٥	التحول الى رد ضريبة القيمة المضافة بنظام مميكن بالكامل
	خلال عام ٢٠٢٦	فحص الملفات على أساس العينة وبشكل مميكن بالكامل
	خلال عام ٢٠٢٥	نظام تقييم الممولين على أساس الالتزام الضريبي
		الضرائب الخضراء
توسيع القاعدة الضريبية	خلال عام ٢٠٢٤	طرح مشروع قانون تسعير الكربون للحوار المجتمعي



٩,١- السياسة الضريبية الحالية

إن الضرائب الدولية تعتبر واحدة من أهم ركائز ضرائب الدخل خاصة في ظل سيطرة الكيانات والشركات المتعددة الجنسيات على الاقتصاد في معظم دول العالم وتحول شكل الاقتصاد والتجارة العالمية الي الشكل الرقمي في ظل ما أصبح يعرف حديثاً بالاقتصاد الرقمي هذا بالإضافة الى إن مصر لديها شبكة كبيرة من اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب وتضم هذه الشبكة:

الاتفاقيات السارية	١١ اتفاقية
الاتفاقيات الجاري دخولها حيز النفاذ	٣ اتفاقيات
اتفاقيات جاري التفاوض بشأنها	٥ اتفاقيات
اتفاقيات جاري تحديثها وفقاً لأحدث المعايير الدولية	٥ اتفاقيات

انضمت مصر الى الإطار الشامل لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام ٢٠١٦ وانضمت الى المنتدى العالمي لتبادل المعلومات للشفافية وتبادل المعلومات الأغراض الشفافية في عام ٢٠١٧.

وتعتبر مصر من أوائل الدول التي قامت بإبرام اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب حيث ترجع بعض اتفاقيات مصر الى النصف الأول من القرن الماضي. نظراً للتطورات التي حدثت خلال القرن الماضي واوائل القرن الجاري في مجال التجارة والاقتصاد وهياكل الشركات الدولية الضخمة كان يجب تحديث الاتفاقيات المصرية بما يتواءم مع هذا التطور. وقد طرحت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية آلية متعددة الأطراف لتحديث الاتفاقيات بشكل فوري وسريع وفقاً لقواعد منع تحويل الأرباح وتآكل الوعاء الضريبي وهي ما تعرف بـ

" multilateral convention to implement tax treaty related measures to prevent base erosion and profit shifting".

الاتفاقية متعددة الأطراف لتنفيذ التدابير المتعلقة بالاتفاقيات "الضريبية لمنع تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح"

وقد انضمت مصر لهذه الاتفاقية في عام ٢٠١٧ وتم دخولها حذ النفاذ في عام ٢٠٢٠ وبناء عليها تم تحديث حوالي ٥٦ اتفاقية بين مصر ودول أخرى بالمعايير الدولية الحديثة دفعة واحدة، ونظراً لحدثة هذه الآلية وتسهيلاً على الممولين قامت مصر بإصدار نسخة مجمعة ومحدثة من جميع هذه الاتفاقيات للتسهيل على الممولين والمتعاملين مع مصلحة الضرائب وهي ما يعرف بالـ "Synthesized text"

قامت مصر في عام ٢٠٢٠ بإصدار مجموعة من الاحكام القانونية في قانون الإجراءات الضريبية الموحد تتعلق بالالتزام الضريبي في شأن تقديم الدراسات الخاصة بتسعير المعاملات العابرة للحدود (Transfer pricing) وتوضح هذه الاحكام التفاصيل المتعلقة بشكل المستندات والتقارير المطلوب تقديمها والمواعيد القانونية لتقديمها والعقوبات المترتبة على عدم الالتزام مما نتج عنه زيادة حجم الالتزام بتقديم دراسات تسعير المعاملات بشكل كبير وإحداث انضباط كبير في المجتمع الضريبي.

أصدرت مصر لأول مرة دليل إرشادي لتسعير المعاملات في عام ٢٠١٠ وتم تحديثه في عام ٢٠١٨ وجاري العمل على نسخة محدثة من الدليل الإرشادي لتتماشي مع المتغيرات العالمية وأحدث المناهج المتبعة عالمياً في هذا الشأن.

إن وزارة المالية حريصة على مواكبة التطورات العالمية على وجه الخصوص في مجال الضرائب الدولية حيث أنها تعد واجهة الدولة في مجال الضرائب وحرصاً على الحفاظ على الإيرادات الضريبية للدولة المصرية وحفاظاً على القاعدة الضريبية من التآكل ومن هذا المنطلق شاركت مصر منذ عام ٢٠١٩ في جميع النقاشات المتعلقة بالركيزة الأولى والركيزة الثانية التي تبنتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وفي يونيو عام ٢٠٢٣ أعلنت المنظمة التوصل لاتفاق بشأن الاقتصاد الرقمي و قواعد تطبيق حد أدنى للضريبة وقد انضمت مصر الى هذا التوافق.

حيث تقوم مصر حالياً بتبادل المعلومات مع العديد من الدول المُوقع معها اتفاقيات ويتم تبادل المعلومات بناء على طلب يتم التقدم به، وتخضع مصر حالياً لمراجعة من قبل المنتدى بخصوص مدى الالتزام بالمعايير الدولية. ولم تنضم مصر حتى الان الى "الاتفاقية متعددة الأطراف بشأن المساعدات الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية" والتي من شأنها توسيع نطاق التبادل مع دول أكثر من الدول الواقعة في شبكة الاتفاقيات الموقعة مع مصر فقط. وقد اتخذت مصر بعض الخطوات بخصوص تفعيل تبادل المعلومات مع الدول الأخرى حيث تم استثناء تبادل المعلومات للأغراض الضريبية الدولية من سرية الحسابات البنكية في ديسمبر ٢٠٢٢ ضمن تعديل على قانون الإجراءات الضريبية الموحد وهو يعد أحد المعايير الدولية التي يجب استيفائها لأغراض الانضمام للاتفاقية متعددة الأطراف.

تسعى خارطة الطريق الي رسم مجموعة من الإصلاحات تمكن مصر من مواكبة التطورات الدولية وكذلك الحفاظ على قاعدتها الضريبية من التآكل مع الحفاظ على صورة مصر الدولية كدولة متطورة في مجال الضرائب:

أ- تدعيم موقف مصر في إبرام الاتفاقيات

إن الاتفاقيات الضريبية مثلها مثل أي اتفاقية تقوم على قوة فريق التفاوض والفهم العميق لفنيات التفاوض وفى هذا الشأن فإن وزارة المالية حريصة دائماً على تدريب فريق التفاوض وان يكون على دراية بأحدث المستجدات العالمية بالإضافة الي ذلك تتبنى مصر نموذج لاتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي ومنع التجنب الضريبي متطور يستخدم في جميع عمليات التفاوض ويعتمد كالنموذج الرسمي لمصر في التفاوض مما يحقق افضلية لمصر خلال عملية التفاوض.

ب- تحديث قواعد تسعير المعاملات

تعمل وزارة المالية حالياً مع مصلحة الضرائب المصرية على إصدار نسخة محدثة من دليل تسعير المعلومات يتضمن أحدث التطورات الدولية ويكون أكثر وضوحاً وشفافية في قواعد التطبيق بالنسبة للممولين ويشمل معالجة لجميع المعوقات والتحديات في التطبيق خلال الفترة منذ إصدار الدليل الإرشادي في عام ٢٠١٨ ويتوقع ان يكون ذلك بنهاية الربع الأخير من عام ٢٠٢٤.

وسوف تتبنى مصلحة الضرائب معايير للمخاطر في اختيار عينة الفحص لتسعير المعاملات وسوف يشمل ذلك استخدام النظام المميكن في اختيار العينة دون تدخل بشري وأيضاً رفع حد الاعفاء من تقديم دراسة تسعير المعاملات حيث انه يقف حالياً عند ١٥ مليون جنية ومن المتوقع رفع حد الاعفاء بصورة تدريجية لأكثر من ٢٠ مليون جنية تعاملات مع أطراف ذات علاقة.

جاري العمل على فصل مطالبات فحص تسعير المعاملات حتى لا تتسبب في تأخير إجراءات الفحص التجاري وجاري دراسة الاليات القانونية لتحقيق ذلك في القانون الحالي، وحال صعوبة تحقيق ذلك سوف يتضمن قانون ضرائب الدخل الجديد اليات لفصل الفحص وقنوات النزاع بالنسبة لتسعير المعاملات عن الفحص التجاري نظراً لما يتسبب فيه ربط كلا الفحصين بمطالبة واحدة بتعطيل إجراءات الفحص الضريبي.

ج- تبادل المعلومات مع الدول الأخرى

تعتمد وزارة المالية هذه الآلية كأحد الآليات لمواجهة التهرب الضريبي وتهريب الأموال غير المشروع ومصر حالياً تستخدم هذه الآلية للاستعلام من الإدارات الضريبية للدول الأخرى عن معاملات بعض الممولين أصحاب المخاطر العالية وتعمل مصر على تطوير هذه الآلية من خلال العمل على الانضمام الى "الاتفاقية متعددة الأطراف بشأن المساعدات الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية" لتوسيع قاعدة الدول التي يتم تبادل المعلومات معها.

كما ان وزارة المالية تعمل حالياً مع الجهات ذات الصلة في الدولة على إصدار قانون ينظم تبادل المعلومات مع الدول الأخرى ضمن سياق من السرية للمعلومات المتبادلة مع الدول الأخرى والتي يتم استخدامها فقط للأغراض الضريبية

وتعمل مصر في نفس السياق مع الجهات المعنية في الدولة على إصدار قانون يلزم الشركات بالإفصاح عن المالك المستفيد الحقيقي للكيانات العاملة في مصر مما يساعد في مواجهة عمليات التهرب الضريبي وإخفاء الهوية الحقيقية للمستفيدين وراء شبكة معقدة من الكيانات والشركات كما ان هذا أيضا يعد أحد المتطلبات الدولية التي يجب ان تستوفيها مصر.

وتستهدف وزارة المالية خلال السنوات القادمة دراسة إمكانية تطبيق تبادل المعلومات التلقائي مما يساعد في تكوين قواعد بيانات كبيرة تستخدم في مواجهة التهرب الضريبي خاصة وأن هذه الآلية تم استخدامها في العديد من الدول وحققت نجاحات كبيرة.

د- الاقتصاد الرقمي (الركيزة الأولى)

إن تحديات الاقتصاد الرقمي تزداد بشكل كبير وقد عملت الدول منذ عام ٢٠١٣ على إيجاد حل لهذه المشكلة حيث ان القواعد الضريبية المتبعة في مجال الضرائب الدولية تقوم على فكرة الوجود أو الإقليمية والذي يتحدد على أساسه الحقوق الضريبية، ولكن في ظل تطور الاقتصاد وتحول جزء ليس بالقليل منه للإنترنت وعدم الحاجة للوجود المادي في المكان لخلق القيمة والتي تقوم بشكل كبير على فكرة الأصول المعنوية (الغير ملموسة) أصبحت القواعد الضريبية التقليدية لا يمكن تطبيقها فاصبحنا نرى كبرى الكيانات والشركات المتعددة الجنسيات تقوم بخلق القيمة وتحقيق أرباح من التعامل الرقمي داخل الدول دون الحاجة للوجود المادي مما إدي الى فقدان الدول حقوقها الضريبية أو بمعنى أدق حصول الدول التي تقيم فيها هذه الكيانات على الحقوق الضريبية لدول المصدر دون وجود اليه لعلاج ذلك.

وقد تم التوصل لاتفاق عالمي ضمن الاطار الشامل لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يقوم على وضع آليه لعلاج هذه المشكله وسوف تكون من خلال اتفاقية متعددة الأطراف بالإضافة الى بعض التعديلات على القوانين المحلية، وكان من المخطط الانتهاء من الفنيات المطلوبة للتطبيق وفتح الاتفاقية للتوقيع بنهاية عام ٢٠٢٣ ولكن نظراً لعدم انتهاء العمل الفني تم تأجيل فتح باب التوقيع الي منتصف عام ٢٠٢٤، ولكن لن ينتهي الوضع عند هذه النقطة حيث ان دخول الاتفاقية حيز النفاذ يتطلب توقيع على الأقل ٣٠ دولة من الدول التي يتواجد بها المقار الرئيسية على الأقل لـ ٦٠% من الشركات الداخلة في نطاق التطبيق والمعروف بـ (Amount A) قبل دخول الاتفاقية حيز النفاذ.

وفي حالة عدم الانتهاء من الاتفاق الفني سواء في شكل عدم فتح الاتفاقية للتوقيع في الموعد المحدد أو عدم دخولها حيز النفاذ نظراً لعدم تحقق الشروط المطلوبة لذلك فإن وزارة المالية سوف تكون بصدد دراسة البدائل المتاحة للحفاظ على حقوقها الضريبية بالشكل الذي يتناسب مع تحقيق أهداف الاقتصاد المصري.

هـ - الحد العالمي للضريبة (الركيزة الثانية)

إن مصر بصدد تطبيق القواعد التي سوف تطبق عالمياً في هذا الشأن وقد تم التعرض لها ضمن الفصل الخاص بضرائب الشركات

و- قواعد الاتفاق المتبادل (Mutual Agreement procedures)

قواعد الاتفاق المتبادل هي إحدى قواعد انهاء المنازعات الواردة في الاتفاقيات الضريبية والتي يتم من خلالها حل النزاعات الضريبية من خلال تواصل الإدارات الضريبية لكلا الدولتين للتوصل لاتفاق فيما يتعلق بالحقوق الضريبية ومكان الخضوع، تقوم مصر حالياً بتطبيق هذه القواعد وسوف يتم إصدار دليل إرشادي في شأن القواعد والإجراءات الواجب اتباعها لاستخدام هذه الآلية بما يحقق وضوح وبقين للممولين من الشركات المتعددة الجنسيات فيما يتعلق بآليات انهاء المنازعات المتعلقة بالازدواج الضريبي.

خلال عام ٢٠٢٤	تدعيم موقف مصر في الاتفاقيات: إصدار نموذج للتفاوض مستوفى أعلى المعايير
الربع الأول من عام ٢٠٢٤	قواعد تسعير المعاملات: رفع حد الإعفاء من تقديم الدراسة
الربع الأخير من عام ٢٠٢٤	قواعد تسعير المعاملات: إصدار دليل إرشادي محدث لقواعد دراسة تسعير المعاملات
خلال عام ٢٠٢٤	قواعد تسعير المعاملات: فصل فحص تسعير المعاملات عن فحص التجاري
خلال ٢٠٢٤ - ٢٠٢٥	قواعد تسعير المعاملات: فصل قنوات النزاع بالنسبة لفحص تسعير المعاملات
خلال ٢٠٢٤ - ٢٠٢٥	تبادل المعلومات مع الدول الأخرى: إصدار قانون تنظيم تبادل المعلومات وقانون المالك المستفيد
خلال عام ٢٠٢٤	الانضمام الى الاتفاقية متعددة الأطراف بشأن المساعدات الإدارية
خلال ٢٠٢٥ - ٢٠٢٦	دراسة إمكانية تطبيق التبادل التلقائي للمعلومات
النصف الثاني من عام ٢٠٢٤	الاقتصاد الرقمي: الانضمام للاتفاقية متعددة الأطراف فور فتح باب التوقيع عليها
النصف الثاني من عام ٢٠٢٤	إصدار الدليل الإرشادي لقواعد الاتفاق المتبادل